جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: تسيير و اقتصاد بترولي

من إعداد الطالب: بالضياف العيد

بعنوان:

المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها و تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية سوناطراك

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 18 جوان 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة

الأستاذ/ دادن عبد الغفور أستاذ مساعد بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا

الأستاذة/ محسن زوبيدة أستاذة مساعدة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيسا

الأستاذة/ بوخلالة سارة أستاذة مساعدة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من حملتني تسعة أشهر

إلى من سهرت على تربيتي إلى قدوتي وسندي أمي الغالية و حفظها الله ورعاها

إلى رفيق الدرب إلى درع الأمان إلى من تحمل عبء الحياة من أجلنا

أبي حفظه الله ورعاه

إلى من عشت معهم و تربيت معهم أخوتي و عائلاتي

إلى كل الأصدقاء و اخص بالذكر العيد، إسحاق، سفيان ، حمزة، محمد .....

إلى كل أساتذة و طلبة تخصص دراسات محاسبية وجبائية

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل و أخص بالذكر الأخت

التشكر

الحمد لله و الشكر لله الواحد الأحد الذي لا يحمد على مكروه سواه سبحانه جلُ علاه

أتقدم بالشكر الجزيل للإستاد المشرف دادن عبد الغفور الذي كان مرشدا و ناصحا وموجها

كما نتقدم بالشكر لكل طلبة و أساتذة الدفعة

وكل من ساعدني على إنجاز هدا العمل

المقـــــدمـــة

المقدمة العامة

تعتبر التنمية المستدامة العملية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ،ومن هذا المنطلق نخرج بفكرتين الأولى مفادها الحفاظ على امن وسلامة الإنسان و البيئة عند استعمال الموارد و الثانية مفادها الاهتمام على المحافظة على الموارد الناضبة والمحدودة.غير إن الملاحظ على أمر الواقع هو صعوبة التوافق بين الفكرتين وتطبيقهما حيث أننا نجد أنفسنا أمام تناقض مع واقع السوق الذي يركز على تحقيق المردودية الاقتصادية و تعضيهما و اعتبار الاهتمام بالبيئة و المجتمع عبء على المؤسسات الاقتصادية قد يؤثر سلبا على تحقيق الأرباح و المردودية لهدا يجب على المؤسسات الاقتصادية ربط أهدافه الذاتية و الأهداف البيئة و الاجتماعية أي مبادئ التنمية المستدامة فمن المنطقي تكون الأهداف المبدئية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية هي تعظيم أرباحها و تحقيق المردودية و التوسع في السوق،وهدا على اختلاف طبيعة نشاطها. لكن مع مرور الوقت يصبح تفكير هده المؤسسات أكثر توسعا و يترتب على عاتقها مسؤولية نحو المجتمع و البيئية و التنمية الاقتصادية، وعليه تجد نفسها مجبرة على ربط أهدافها بأهداف التنمية المستدامة, ودمج مفهوم التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها وضمن أهدافها على المستوى البعيد. فبالنسبة للجزائر و مؤسساتها الاقتصادية النفطية التي تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني والمحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد البلد كون هده المؤسسات نشاطها مرتبط أساسا بالمادة الناضبة وهى البترول وهده الأخيرة مبنى عليها اقتصاد البلد بفضل عوائدها والتي تشكل أكثر من 90بالمئة من مدا خيل البلد فالدولة الجزائرية أعطت اهتمام كبيرا بمؤسساتها النفطية حيث أنها اعتمدت عليها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تحاول أن تجعل أهدافها مبنية على الاستدامة وعلى المؤسسات مطالبة بالتوفيق أهدافها الاقتصادية و المتطلبات البيئية و الاجتماعية كشرط لتحقيق النمو وظمآن الاستقرار. وعليه ومن خلال ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

كيف للمؤسسة سوناطراك الموازنة بين أهدافها و تحقيق التنمية المستدامة

وعليه سنكون أمام مجموعة من الأسئلة الفرعية

-كيف للمؤسسة أن تحقق أهدافها و التوسع في السوق و تحقق أهداف التنمية في نفس الوقت؟

-كيف للمؤسسة الاقتصادية أن تدمج ضمن اهتماماتها مبادئ التنمية المستدامة؟

-*هل لبت هده المؤسسة احتياجات الجيل الحالي؟*

-*هل حافظت المؤسسة ج على ثروة الأجيال القادمة؟*

و للإجابة على هده الأسئلة قمنا بوضع الفرضيات التالية

1-تحقيق أهداف المؤسسة الذاتية و أهداف التنمية من خلال وضع خطة إستراتيجية قائمة على التوازن بين ما تريد المؤسسة أن تحققه من أهداف خاصة وأهداف ذات المصلحة العامة أي مراعاة الجانب الإنساني و البيئي و الاهتمام أكتر بالمورد البشري و تطوير إمكانياته وضمان سلامته.

2-يكون دمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أهداف المؤسسة و اهتماماته إما عن طريق التحفيز و المبادرة وتحمل المسؤولية من قبل المؤسسة بشكل تلقيا هدا بغية الرفع من سمعة المؤسسة هدا من جانب و من جانب أخر يكون الاهتمام بواسطة الضغط من خلال ما تفرضه المنظمات الدولية و الهيئات الإنسانية من مراسيم و قوانين و قيود على المؤسسة من جراء استعمال الغازات الملوثة مثلا أو الضغط للحد من حوادث العمل داخل المؤسسة

3-تحاول المؤسسة تلبية حاجات الأفراد و المجتمع من المتطلبات في جلً مجالات المحروقات

4-تحاول المؤسسة الحفاظ على الثروات الباطنية التي تمثل حقوق الأجيال القادمة من خلال إستراتيجية المخزون النفطي ،و تسقيف الإنتاج بغية المحافظة على الاحتياطي الموجود في باطن الأرض

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كون المؤسسات الاقتصادية لها أهمية بالغة في دعم الاقتصاد الوطني ، لهدا يجب ربط الأهداف الذاتية للمؤسسات بالتنمية ، وجعلها أكثر تحملا للمسؤولية اتجاه البيئية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التى تعد من المواضيع الحديثة المطروحة في العشرية الأخيرة.

أهداف الدراسة

أن الهدف من هدا الموضوع هو معرفة مدى مرونة السياسة المتبعة لتحقيق الأهداف الذاتية للمؤسسات اتجاه التنمية المستدامة وهدا من خلال ما يلي :

-وضع إستراتيجية تعتمد عليه المؤسسات الاقتصادية النفطية منها تقوم ربط الأهداف الذاتية بأهداف التنمية المستدامة

-وضع هده المؤسسات تحت حتمية التفكير في الأجيال القادمة وهدا من خلال المحافظة على الثروة الباطنية من جهة وبناء بني تحتية قوية للاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال بناء مخططات و مشاريع يتم الاستفادة منها على المدى البعيد

جعل ثقافة هده المؤسسات أكثر تحملا للمسؤولية اتجاه البيئية

أسباب اختيار الموضوع

.الرغبة الشخصية للبحث في هدا الموضوع

الإلمام الشامل للموضوع لأنه يتناول احد مواضيع العصر آلا وهي التنمية المستدامة و المسؤولية البيئية

المكانة التي تحتلها المؤسسات النفطية في اقتصاد البلد.

تزويد المكتبة الجامعية بالمراجع في هدا المجال و خاصة انه تخصص جديد في جامعتنا

الإطار المكاني: الدراسة تناولت المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ثم التطرق بشكل مفصل و الدراسة الميدانية كانت قد خصت المؤسسة الوطنية سوناطراك.

الإطار ألزماني: في هده الدراسة لم يتم التطرق لفترة معينة بل كان التركيز في عشر السنوات الاخيرة.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على النهج التحليلي الوصفي الذي يجمع بين الجانب النظري و الجانب العملي في الجانب النظري تم الاعتماد على المادة العلمية المتوفرة من كتب، مقالات و مدخلا ت أما الجانب التطبيقي فيتعلق بدراسة حالة والتي تم

فيها الاعتماد على المجلات و التقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة بالإضافة للموقع الرسمي للمؤسسة و الوثائق المستلمة من قبل المؤسسة.

الفصل الأول :

أدبيات نظرية و تطبيقية

مقدمة الفصل

زاد الاهتمام بالتنمية المستدامة بشكل مكثف و كبير ور و مع ظهورها برزت عدة مفاهيم جديدة وأصبحت واقعا لا يمكن تجنبه ولا يمكن عزله على الواقع الاقتصادي و لعل أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و البيئية، وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة و ما تولد عنها من مفاهيم مطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية و مختلف المنضمات وقد توصل المسيرين داخل المنضمات و المؤسسات الاقتصادية إلى قناعة انه بواسطة أبعاد التنمية و مبادئها يزيد من مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع و البيئة و بالتالي ترقى مكانة المؤسسة داخل مجتمعها من جهة وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى هدا بتطبيقها للمعايير الدولية و القوانين التي تمس المسؤولية البيئة والاجتماعية،و سنحاول في هذا الفصل عرض لجميع ما يحيط التنمية المستدامة من مفاهيم و أبعاد وأهداف و التطبيق داخل المؤسسة في الخطة المبينة أسفله:

-مفاهيم حول التنمية المستدامة (تعريف، مبادئ، أهداف،).

-الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مثل هده الدراسة.

-تطبيق مبادئ التنمية المستدامة داخل المؤسسة، و المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسات.

تمهيد

زاد الاهتمام بالتنمية المستدامة بشكل مكثف،ومع ظهورها برزت عدة مفاهيم جديدة وأصبحت واقعا لا يمكن تجنبه ولا يمكن عزله على الواقع الاقتصادي و لعل أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و البيئية، وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة و ما تولد عنها من مفاهيم مطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية و مختلف المنضمات وقد توصل المسيرين داخل المنضمات و المؤسسات الاقتصادية إلى قناعة انه بواسطة أبعاد التنمية و مبادئها يزيد من مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع و البيئة

و بالتالي ترقى مكانة المؤسسة داخل مجتمعها من جهة وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى هدا بتطبيقها للمعايير الدولية و القوانين التي تمس المسؤولية البيئة والاجتماعية،و سنحاول في هذا الفصل عرض لجميع ما يحيط بالتنمية المستدامة من مفاهيم و أبعاد وأهداف و التطبيق داخل المؤسسة في الخطة المبينة أسفله:

- مفاهيم حول التنمية المستدامة (تعريف، مبادئ، أهداف).
- الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مثل هده الدراسة.
- تطبيق مبادئ التنمية المستدامة داخل المؤسسة، و المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسات.

المبحث الأول: أدبيات نظرية

المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة(مفهوم، أبعاد، أهداف)

أولا:مفهوم التنمية المستدامة[1]

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا و مبتكرا في الفكر التنموي إذ انه للمرة الأولى يتم دمج الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في تعريف واحد ، و على الرغم من انتشار هذا المفهوم و تداوله بشكل كبير بين النخب الأكاديمية و السياسية إلى انه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للتنمية المستدامة و قد وصفت اللجنة العالمية للتنمية و البيئة التنمية المستدامة بأنها عملية التغيير التي يتم فيها استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات و تطوير التقنية و تغير المؤسسات بصورة فيها انسجام يؤدي إلى تحفيز كل القدرات الحالية منها و المستقبلية لتلبية حاجات الفرد و طموحاته.

و حيث إن جوهر التنمية في النهاية هو الفرد ، فقد تم دمج مفهوم التنمية البشرية بالتنمية المستدامة ليصبح مصطلح التنمية البشرية المستدامة هو المفهوم السائد

و من خلال مناقشة مفهوم التنمية المستدامة يمكن الربط بينه و بين التنمية بمعناها الشامل حيث تعرف التنمية بأنها عملية شاملة مستمرة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم ، و دلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع

و على أساس التوزيع العادل لعائداتهم من حيث يلتقي مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة : الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، و الأبعاد العديدة لمفهوم التنمية ببعدها الشمولي ، بحيث يتم التوفيق فيما بين هده الأبعاد كلما كان دلك ممكنا و المفاضلة بينها عندما يكون التكامل مستحيلا لأدلك فإن الفكر التنموي يتفق على إن التنمية المستدامة هي دلك النمط من التنمية الذي يتعامل مع القضايا الاقتصادية إلى جانب القضايا الاجتماعية كالفقر و البطالة و التعليم والصحة ورفاه المجتمع و القضايا الثقافية و الإدارة البيئية ، بما يمكن الأجيال الحالية من تعظيم مستوى رفاهيتهم دون إن يكون دلك على حساب الأجيال القادمة ، هدا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق التوازن بين أهداف الكفاءة الاقتصادية التنمية الاجتماعية و حماية البيئة ، وبناء على دلك

[1] **خبابه عبد الله** ،التنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة ،2011، ص 116.

فإن القرارات المتخذة في الوقت الحاضر لابد إن تأخذ عين الاعتبار الأبعاد المستقبلية المترتبة عليها.

و نستنتج مما سبق ، إن مصطلح التنمية المستدامة يركز على ثلاث أبعاد رئيسية في إن واحد هي : التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، وسلامة البيئية ، وينظر إلى هده المكونات بصورة تكميلية .

إلا إن جميع التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة تتطلب الأخذ بعين الاعتبار :

1. مفهوم الحاجات
2. فكرة محدودية الموارد
3. النظرة إلى العالم ككل على انه نظام مترابط ، نظام من حيث المكان ، ونظام من حيث الزمان
4. النظرة إلى نوعية الحياة كنظام أيضا .

و يمكن إن نلخص أهم مكونات التنمية المستدامة فيما يلي:

1ـ تلبية حاجات الجيل الحاضر دون التأثير سلبا على قدرة الأجيال في المستقبل على تلبية حاجاتهم

2. المحافظة على البيئة و عدم تلوثها[1]

3. عدم استنزاف الموارد الناضبة

4. التنسيق بين جميع العملية على كافة المستويات.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تبنى مؤتمر 1992 (ريو دي جانيرو – قمة الأرض) فكرة التنمية المتواصلة ، و جعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي و العشرين ، و أصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع ، و برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي ، في الصناعة والزراعة .

1-الأبعاد الاقتصادية

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية ، على رأس ذلك تأتي فكرة " المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية " ، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة في

[1] الموسوعة الجغرافية/المجلة الجغرافية،نافذة الجغرافيين العرب ـ من قسم :التنمية البشرية و الاقتصادية

حقول النفط و الغاز و رواسب الفحم و مناجم التعدين و غيرها في حساب الكلفة ، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي ، و ما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض ، و في كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي ، في هذا وغيره نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية ، كذلك نلحظ أن أوجها من الحساب تحتاج إلى تعديل حساب الناتج الزراعي (المحصول)من وحدة المياه ، حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة ، ومن أدوات الحساب الاقتصادي الضرائب و الحوافز المالية ، و ينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج و خدمة أغراض التنمية المتواصل.

1 . حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية[1]

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة .

2.إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية .وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

3 . مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة،يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية

[1] **كنيدة زوليخة، خالدي فراح**.التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، ملتقى وطني حول **أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية**.جامعة 08 ماي 1945 قالمة ص4

والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها .والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية

4 . المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين[1]

5.الحد من التفاوت في المداخيل

لتحسين مستويات المعيشة فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية

أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان .

6 . تقليص الإنفاق العسكري

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. [2]

[1] **زرمان كريم** ،التنمية المستدامة في الجزائر .أبحاث اقتصادية و إدارية ـ مجلة بجامعة محمد خضير بسكرة العدد السابع جوان 2010،ص195

[2]نفس المرجع السابق ص5

ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ[1].

2 الأبعاد الاجتماعية

في مجال الوسائل الاجتماعية تبرز فكرة التنمية المستدامة ركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة و التفرقة التي تظلم المرأة ، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء ، العدل الاجتماعي أساس الاستدامة ، يقتضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها،.ضبط السكان ، فالزيادة السكانية تبلغ نحو 80مليون نسمة كل علم ، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة و أغلب الزيادة 85%في دول العالم الثالث الموسوم بالاكتظاظ و الفقر والتخلف ، استمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا ، و هذا باب من أبواب الخطر على العالم جميعا فكرة العدالة الاجتماعية تتضمن العدالة بين الناس و الأخذ بيد الفئات المستضعفة ، و العدالة بين الأجيال حتى يقال أن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء و الأحفاد و ينبغي أن نصونه ليرثوه سليما خصب العطاء .

فكرة تنمية البشر وسعت معنى التعليم ومراميه ، في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عن " التنمية البشرية " التي تقاس بمعايير تنموية واقتصادية واجتماعية ، و يصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية ،و المؤسف أن الدول العربية تقع في ذيل الدرجات و السؤال المطروح : هل تخرج مؤسسات التعليم أفراد قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي ، أم تخرج أعباء اجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل ، فالتنمية المتواصلة تطلب منا أن نعيد النظر في نهج التعليم و أساليبه و مؤسساته. ومن الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة مشاركة الناس ، المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط و التنفيذ للتنمية الوطنية ، و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي ، وهي جوهر الديمقراطية ، فغياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة و كأنما يعفيها من المسؤولية ، وفي هذا ما يعطل قدرتهم على الأداء ، المنظمات الأهلية و المؤسسات غير الحكومية من أدوات المشاركة الجماهيرية ، برامج الإعلام و الإرشاد الصحيحة تبصر الناس بأدوارهم وترشدهم إلى مناط الفعل النافع و الإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة تستكمل الوسائل الاجتماعية

[1] **محمد بوديسة** مداخلة نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ملتقى وطني بجامعة المسيلة ص5

بضبط السلوك الاستهلاكي للناس ، و قبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف و لا تحرم من الغذاء الراشد ، الأوضاع الحالية و خاصة في مجتمعات الوفرة[1]

3-الأبعاد البشرية

ترتكز كل الاقتصاديات العالم على العنصر البشري لذا ينبغي الاهتمام به، وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق المستوى الأمثل في رعاية وترقية الموارد البشرية بكل أبعادها وهي :

الاستخدام الكامل للموارد البشرية :

من خلال الاستفادة من كل الطاقات البشرية والمتمثلة في الأفكار والإبداعات والاختراعات، وتخصيص كل الموارد لدعم المواهب في كل المجالات.

الصحة والتعليم:

إن التنمية المستدامة تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فالأفراد الأصحاء والمتعلمين ومع توفرهم على تغذية جيدة أمر يساعد على التنمية الاقتصادية.

أهمية توزيع السكان:

كما أن لتوزيع السكان أهميته البالغة، فتمركز السكان في المدن الكبرى يؤدي إلى نقص حظوظ حصول الفرد على الخدمات الصحية والتعليم، وأيضا حدوث عواقب وخيمة على البيئة والنظم الطبيعية المحيطة.

تكافؤ فرص العمل:

يعد العمل من أهم مطالب الفرد لأجل الحصول على العيش الكريم، وتسعى التنمية المستدامة من خلال أبعادها الاجتماعية إلى حصول الفرد على التعليم والتكوين اللازمين لتأهيله للحصول على شغل، وعلى عكس الدول الرأسمالية المتقدمة التي تتمركز الثروة فيها لدى قلة من الأفراد، فالدول النامية تعيش في أزمة بطالة بسبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

4- الأبعاد البيئية:

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئة والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها، لذا فان الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما

محمد بوديسة مداخلة نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ملتقى بجامعة المسيلة

[1]- نفس المرجع السابق.ص6

وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة،

ومن أهم الأبعاد البيئية ما يلي[1]

حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات ومصايد الأسماك والأراضي الزراعية وغيرها في إنتاج المواد الغذائية وتامين احتياجات السكان.

صيانة المياه:

مع تزايد الطلب على المياه العذبة لا بد من إيجاد الحلول المستديمة لتامين احتياجات السكان(الماء الشوب) واحتياجات الزراعة الغذائية، ومن جانب آخر حماية المياه من التلوث بمختلف المواد الكيماوية التي تفرزها المصانع والسفن العملاقة.

حماية الأراضي الزراعية من التصحر:

تعد مكافحة التصحر من أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة فتقلص المساحات الزراعية يؤدي إلى نقص الغذاء ونزوح سكان الأرياف نحو مناطق أخرى، مما يسبب زيادة في الضغط السكاني.

حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير نمط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، وهذا ما يؤدي إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة[2]

مما سبق نستنتج إن أهم التحديات التي توجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر كما تسعى إلى تحقيق الى العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية ونذكر أهدافها في بعض المجالات

[1] **براهيمية نبيل، جريبي ألسبتي**،التنمية المستدامة والأبعاد الاقتصادية للتأهيل البيئي ملتقى وطني حول **أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية**.جامعة 08 ماي 1945 قالمة ص6

[2] **أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم**، التنمية و حقوق الإنسان،الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006، ص221.

المياه : تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كافي من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الصناعية والزراعية و الحضرية والريفية وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تامين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكاملة لموارد المياه

الغذاء : تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية و النتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي و من اجل التصدير . و تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي . و تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدامون الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و كل موارد المياه .

الصحة : تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى الزيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقاية و تحسين الصحة و الأمان في مكان العمل . و تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء و المياه لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية الأولوية للأغلبية الفقيرة.

و تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الايكولوجية و الأنظمة الداعمة للصحة .

السكن و الخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء و نضم المواصلات. و تهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي و المواصلات الى الطبقة الفقير . و تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام او المثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المعدنية .

الدخل و التشغيل : تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد و دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة . وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى غلق الوظائف و فرص العمل و التقليل من مخاطر العمل . وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي و الخاص .[1]

[1]نفس المرجع السابق ص 222

المطلب الثاني: مدخل للمؤسسة الاقتصادية . مفهوم, خصائص, أهداف

أولا: مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية[1]

1. هي وحدة اقتصادية تستجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي و هدفها توفير الإنتاج لغرض تسويقه و هي منظمة و مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات ،
و هناك من يعرفها بأنها تنظيم اقتصادي مستقل ماديا يجمع بين عوامل إنتاجية قصد توفير الإنتاج (سلعي أو خدماتي) لغرض تسويقه

2- إن أغلب التعاريف الخاصة بالمؤسسة تقدم على أنها وحدة إنتاج للسلع أو الخدمات و هناك من ينظر إليها على أنها متعددة النشاطات ، و منها من ينظر إليها على أنها وحدة توزيع

3- المؤسسة هي عون اقتصادي وظيفتها الأساسية إنتاج السلع و الخدمات الموجهة للبيع في السوق

4- المؤسسة عبارة عن تجمعات بشرية لها ترتيب مرمي تستخدم الوسائل الفكرية و المادية و المالية من أجل استخراج تحويل ، نقل و توزيع السلع و الخدمات وفقا للأهداف معينة تحدد من قبل الإدارة بقصد حافز الربح أو المنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة

5- المؤسسة هي تنظيم يستخدم مختلف الوسائل تسمى عوامل الإنتاج بصورة مثلى قدر الإمكان من أجل بلوغ الأهداف التي تم تحديدها بغرض الإنتاج أو تسويق السلع و الخدمات .

6. المؤسسة هي مجموعة من الوسائل المادية التكنولوجية المالية و البشرية المنظمة بهدف خلق لثروة "القيمة المضافة" من خلال تعظيم الأرباح و تدنية التكاليف

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية[2]

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الخصائص التالية :

I- الشكل الاقتصادي: و يكون على شكل سلع أو على شكل وسائل الإنتاج أو خدمات يستعملها المواطن ، و لكي تستمر عملية الإنتاج لابد من ضمان الموارد المالية و يكون ذلك عن طريق الاعتماد أو القروض أو الجمع بين هذه العناصر ، و التحديد الواضح للأهداف و السياسة و البرامج و أساليب العمل فكل مؤسسة تصنع أهداف معينة تسعى لتحقيقها.

---

[2] **أحمد زايد مسعود** ، **خرشوشي سعيد** "مذكرة ليسانس الفوترة و تسيير العقود" دورة 1998ص22

II- **الشكل التقني:** المفهوم التكنولوجي و التقنيات الحديثة التي تتطور باستمرار حيث كل دورة إنتاجية فيها إدخالات جديدة و بالتالي تأتي بمعلومات تقنية جديدة.

III- **الشكل القانوني:** تعتبر المؤسسة شخصية معنوية قانونية مستقلة تحمل اسما خاصا ، لها ميزانيتها و لها خطتها الخاصة بها ، ملكيتها الخاصة و لها حقوق ، و صلاحيات و هي مسئولة أمام العدالة .

IV- **الشكل الاجتماعي:** المؤسسة لها طابع جماعي بالنسبة للعمال إنتاجها مرتبط بمؤسسات أخرى إذا سلعها تفيد مجموعة كبيرة من المواطنين ، و هناك خصائص أخرى منها:

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يدخل لها من تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و يد عاملة كافية و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف.
- زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها .[1]

ثالثا: أهداف المؤسسة الاقتصادية[2]

- البحث عن أفضل ربح بأقل تكلفة (التكاليف) و ضمان زيادة مستمرة في الربح.
- تكثيف مستمر في عملية إعادة الإنتاج يعني النمو و الزيادة الإنتاجية
- تحسين متواصل لوضع العمال (الوضع المالي ، ظروف و شروط العمل ، المنح ، المواصلات ، الترقية ، العطل ، التكوين ، ...
- تحقيق الأمن و الاستقرار في الشغل بالنسبة للعامل .
- تلبية حاجيات المستهلكين المحليين بأثمان معقولة و هو الهدف الرئيسي للمؤسسة ، و يتمثل هذا في النوعية العالية للمنتوج ، تقديمه في وقته المحدد تسليم و توزيع المنتوج حسب العقود المبرمة ، و كل هذا يحتاج إلى دراسة فاحصة لحاجيات المستهلك و أذواقه لكي يقدم له المنتوج حسب الطلب .
- رفع المستوى المعيشي للأفراد .

[1] نفس المرجع السابق ص24

[2]

المطلب الثالث: النشاط المستدام للمؤسسة الاقتصادية [1]

من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية بالإضافة للأبعاد الاقتصادية , هده الأبعاد و المسؤوليات تعتبر من أهم ما يعتمد عليه في التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة . فبالنسبة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات تعتبر من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة. وقد عرفت المسؤولية المجتمعية للمؤسسة الاقتصادية على أنها "تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذالك بإدماج الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في أنشطتهم وهدا حتى تصبح ملائمة مع أهداف التنمية المستدامة وعليه فإن الطريقة التي يجب إن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات و القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية في صنع القرار و تعمل على تطبيق القوانين و التعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد و الرشوة, وتلتزم بالحفاظ الصحة و السلامة وحماية البيئية و حقوق الإنسان و العمال.

وعرفت المسؤولية المجتمعية بأنها "الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية و البيئية من طرف المؤسسات أثنا أدائهم لا نشطتهم التجارية وكذلك في علاقتهم مع الإطراف ذات المصلحة . فالمسؤولية المجتمعية لا تعنى بالضرورة المطابقة للالتزامات القانونية سارية المفعول و إنما الذهاب إلى ما هو ابعد من ذلك وهو الاستثمار في الرأسمال البشري و في البيئة و في العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة "

وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية قائمة على عدة نقاط وهي :

ـمفهوم يشتمل على ثلاث جوانب رئيسية, الأول يتمثل بالمسؤولية الاقتصادية و الثاني المسؤولية الاجتماعية و الثالث المسؤولية البيئية .

ـالالتزام بالمساهمة في لتنمية المستدامة بهدف خدمة الاقتصاد و خدمة التنمية في ان واحد عن طريق الاهتمام بالبيئية و المجتمع

. تحمل المؤسسات الاقتصادية المسؤولية عن الأثر البيئي و الاجتماعي لعملياتها و أنشطتها

[1] **العايب عبد الرحمان** ،وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مجلة بكلية **العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير،جامعة سطيف01**

ـ تمثل نشاط مرتبطا ببعدين أساسيين أحدهما داخلي ويتمثل في مساهمة المؤسسة في تطوير و تحسين حياة العمال و البعد الثاني خارجي و ينعكس في مبادرات المؤسسات الاقتصادية في التدخل لمعالجة مشاكل المجتمع.

و مما سبق, نستنتج إن التنمية المستدامة مبنية على الجوانب الاجتماعية و البيئية في تسيير نشاط المؤسسة , وكدا إدارة علاقتها مع الأطراف الخارجية ذات المصلحة و المتمثلة في إشباع رغباتهم اقتصاديا . وعليه فإن الإبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية من أهداف المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة أو على الأقل المساهمة فيها .

و لإدماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية يجب الاستعانة بالنقاط التالية :

. الاعتماد على المعايير و موصفات قياسية دولية.

تطبيق المبادرات دولية صادرة عن جمعيات و منظمات دولية .

. تطبيق نماذج التميز الإداري

1ـ المعايير و الموصفات القياسية: سنحاول أن نذكر بعض الموصفات القياسية التي تسمح بإدماج وظيفة الاستدامة في إدارة المؤسسة و هي :الايزو14001 و الايزو 9001 و الايزو 26000

أـ إيزو 14001 : هده المواصفة صدرت سنة 2004 توفر الآلية التي يتم من خلالها متابعة وتطوير الأداء البيئي. وتكمن فوائد الحصول على شهادة الايزو 14001 في ترشيد استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية و التقليل الفاقد و الحد من التلوث و التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية و تحسين صورة الشركة وأداءها البيئي.[1]

ب . الايزو 9001 صدرت هده المواصفة سنة 2008 وتهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودةّ ذات مستوى عال تستطيع المؤسسة من خلالها إن تنظم عملياتها وتدير مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة حيث تؤدى إلى إرضاء العملاء و تحسين الإنتاج كما و نوعا وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.

ج . الايزو 26000 : صدرت هده المواصفة رسميا في ديسمبر 2088 إلا انه تم تأجيله إلى سبتمبر 2010 و أهم ما يميز هده المواصفة :

. مساعدة المؤسسة في تحمل المسؤولية اتجاه المجتمع

[1]ضيافي نوال، السؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية مذكرة ماجستير

. تقديم التوجيه العملي المتعلق بما يلي

.تفعيل المسؤولية المجتمعية للمؤسسة

.التعرف على الأطراف المعنية و الاشتراك معها

.تعزيز مصداقية التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية [1]

.التأكيد على نتائج الأداء و تطويره

.كسب ثقة العملاء

المطلب الرابع: المسؤولية البيئية و الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية[2]

ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية:

تنشئ المؤسسات الاقتصادية لتحقيق اكبر عائد من الربح في بديتها لكنها مع مرور الوقت يتسع فكر و هدف المؤسسة إلى ابعد من تحيق الربح, لان تقييم المؤسسة لم يعد يعتمد على الربح فقط و إنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على التأقلم مع مختلف التغيرات و التطورات المتسارعة, وكان من ابرز هده المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

ويؤرخ ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منتصف التسعينات من القرن الماضي, ومند ذلك التاريخ وهي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية, ويرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة, الأمر الذي دفع بالشركات متعددة الجنسيات للبحث عن موقع لها على المستوى الاجتماعي و خصوصا بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية

هناك تعريفات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية، و سنختار التعريف الذي وضعته المنظمة العالمية للمعايرة (ايزو)، فهذه الأخيرة تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها "ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع و المحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع و التنمية المستدامة، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين و الأدوات الحكومية و تدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة.

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخرج خصائص المسؤولية الاجتماعية وفقا لرؤية المنظمة العالمية للمعايرة:

---

[1]نفس المرجع السابق

[2]**مقدم وهيبة** تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، **مداخلة في الملتقى الوطني بجامعة عبد الحميد ابن بأديس /مستغانم ص4،3**

- يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحمل الشركات لكل الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها نشاطاتها على البيئة و المجتمع.
- تهدف سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق منافع ذات طابع اجتماعي.
- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.
- تتمثل أسس و ركائز المسؤولية الاجتماعية في : احترام أخلاقيات الأعمال، احترام القوانين و اللوائح الحكومية.
- يجب أن يتم تنظيم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات من خلال اعتبارها جزء لا يتجزأ من السياسة العامة لهذه الشركات.

و ما يؤاخذ على هذا التعريف أنه لم يشر إلى جميع أصحاب المصلحة الذين يجب أن تتوجه إليهم الشركات ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

أما مواصفة الايزو 26000 عند تعريفها للمسؤولية الاجتماعية، ترى بأن "مسؤولية المنظمة هي ترجمة لقراراتها و نشاطاتها تجاه المجتمع و البيئة من خلال تبني سلوك شفاف و أخلاقي:

- يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة و الرفاهة في المجتمع.
- يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.
- يحترم القوانين السارية، و يتوافق مع المعايير الدولية.
- يدمج في المنظمة ككل و يتم ممارسته و تطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة.

و نلاحظ أن هذا التعريف أكثر شمولا، حيث يتم التركيز فيه على دور المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة، و التنمية في المجتمع، و كذا الاستجابة لتطلعات أصحاب المصلحة، كما يشير التعريف إلى أهمية دمج المسؤولية الاجتماعية في إدارة المنظمة و المؤسسة.[1]

تعار يف مختلفة للمسؤولية الاجتماعية[2]

1ـ تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية: عرفها على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في أن واحد.

[1] المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية www.iso.org

[2] **ضيافي نوال** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية مذكرة ماجستير2009-2010 ص25

2. تعريف الغرفة التجارية العالمية[1]: المسؤولية الاجتماعية هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقي تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية, و بالتالي فان المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من طرف المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونا.

3. تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة:هي التزام من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم, إضافة إلى المجتمع المحلي و المجتمع ككل.

فمن خلال الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تتحقق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع و الدولة و المؤسسة ومنها :

بالنسبة للمؤسسة:[2]

. تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء و العمال .

. تحسين مناخ العمل وبعث روح التعاون و الترابط بين مختلف الإطراف

. تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

بالنسبة للمجتمع:

ـ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو حاجز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة .

. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع

بالنسبة للدولة :

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية؛
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيح في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

. الساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعها بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة ودورها في هذا الإطار.

[1] نفس المرجع السابق ص26

[2] **منصف شرفي**, دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال :دراسة حالة سونا طراك

الدوافع الرئيسية لظهور المسؤولية البيئية و الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الاقتصادية، في ما يلي:

1 . تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية_ .

2 . زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث .

3 . البحث في فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة

4 . البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيم بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء_
بشكل أفضل.

5 . تتضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات .

6 . يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا هذا

7 . تقليل كمية النفايات وبالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن الإنبعثاث والإصدارات الإشعاعي

8 . حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية

9 . الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأزون .

10 . زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها[1]

ومن خلال ما تم ذكره نرى بضرورة تبنى المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية، وهذا التبني يحملها مسؤولية اتجاه المجتمع و المحيط الذي تنشط داخله المؤسسة، و تبرز مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع من خلال الاهتمام بنظافة محيطها، وكذا الاهتمام بأفراد المجتمع من خلال تشغيله و تنمية طاقاته، و أيضا من خلال عدم استنزاف ثرواته للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

المبحث الثاني: أدبيات تطبيقية –الدراسات السابقة–

سنحاول التطرق لبعض المواضيع و الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا سواء بصفة مباشرة او غير مباشرة

ساسي سفيان منية غريب، المؤسسة الجزائرية و المسؤولية البيئية بين التشريع و التطبيق، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي بجامعة ورقلة يوم 28 نوفمبر 1012ص6

[1]منصف شرفي, دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال :دراسة حالة سونا طراك ص9

أولا: مذكرة ماجستير تحت عنوان المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك "للإستاد . طاهر خامرة .

تمحور هدا الموضوع حول مسؤولية المؤسسة اجتماعيا و بيئيا من جهة و تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها من جهة أخرى وهدا ما يفرض على المؤسسة مسؤولية اتجاه المجتمع بالاستغلال الغير عقلاني لليد العاملة. واتجاه البيئية باستنزاف الموارد الطبيعية و التلوث البيئي.وعلاقة موضوع بحثنا بهده المذكرة تكمن في المسؤولية المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من جانبيها البيئي و الاجتماعي

ومن خلال ما سبق توصل الباحث للإشكالية التالية: **إلى اى مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية ؟**

وقد توصل الباحث للمجموعة من النتائج سنحاول التطرق لبعض منها

1. يتنافى مفهوم التنمية المستدامة والآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية كون السوق فشل في تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة وجود هذه الآثار أو ما يعرف بهفوات السوق.
2. التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما

أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التى تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

3. تتفادى المؤسسة الاقتصادية الأدوات التقليدية للسياسة البيئية في حالة التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وبهذا تعتبر أداة بديلة لها، أما في حالة فشلها يمكن للحكومات إدراج ضغط أداة أخرى وفي هذه الحالة تعتبر أداة تكميلية للسياسة البيئية
4. غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية رغم محاولات الممارسة العملية والفكر المحاسبي في ذلك،

وتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد على إعداد التقرير البيئي

والاجتماعي الذي يبرز مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا::ساسي سفيان،منية غريب. المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المسؤولية البيئية . بين التشريع و التطبيق مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية يوم 20نوفمبر 2012بجامعة ورقلة

تطرق الباحث في هذه المداخلة إلى ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالجانب البيىء و الموارد البيئية لضمان استمرار المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكدا الحفاظ على صورتها في المحيط الموجودة فيه.

ومن خلال ما سبق توصل الباحث للإشكالية التالية:

ماهر واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية بين التنظير و التطبيق؟

ومن خلال التعمق أكثر في دراسته و بحثه توصل لنتائج سنحاول التطرق لبعض منها:

1. يرى الباحث أن واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية سيء، وهده الحالة ترجع إلى عدم معرفة العمال و السؤوليين بالقوانين و التشريعات التي تنص على ذالك، وعليه فإن نقص الوعي بالمسؤولية البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية امرأ محبطا.

2. يرجع الباحث سبب انعدام التعريف بالتشريعات البيئية داخل المؤسسة إلى الوسيلة المتبعة في اقتناء المعلومات البيئية حيث إن معظم العمال و المسولين يفضلون التلفاز دون الاعتماد على الكتب و المجالات و هده الأخيرة أكثر تعريفا للقوانين البيئية.

3. يرى الباحث إلى ضرورة وجود ضريبة بيئة وهدا عند طرحه للسؤال حول ضرورة وجود ضريبة بيئة فتوصل إلى نسبة 74بالمئة يوافقون على وجود ضريبة بيئية.

ثالثا:العايب عبد الرحمان،بقة الشريف التنمية المستدامة و التحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن في الجزائر مداخلة في الملتقى العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي07.08.ابريل 2008

تطرق الباحث في هذه المداخلة أهمية إدماج أبعاد التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة و بين لنا أهم الأدوات التي تسمح بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة كما تطرق للوضع الحالي للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و السبل المقترحة لإدخال التنمية المستدامة ضمن اهتمامات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ومن خلال ما سبق توصل الباحث للإشكالية التالية، **كيف يمكن جعل المؤسسات تساهم في تحقيق تنمية فعالة اقتصادية و عدالة اجتماعيا ومستدامة بيئيا؟**

وعليه وضع أمامنا مجموعة من النتائج:

توصل الباحث إلى الضرورة الحتمية على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر الانضمام إلى ركب المسؤولية البيئية و الاجتماعية كونها تتعرض للضغط من طرف المجتمع الدولي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة و خدمة المجتمع و الحفاظ على البيئة.

و توصل الباحث أيضا أن الجزائر تبنت فكرة الانفتاح على العالم، هدا ما يفرض على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الالتحاق بركب التطور و النمو كمثيلاتها من المؤسسات الاقتصادية الدولية، أو المنافسة لها دوليا.

وبين الباحث أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مجبرة على إتباع مناهج و أنماط إدارة حديثة، و الالتزام بالموصفات و المعايير الدولية في جميع المجالات بما فبها المعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

خلاصة الفصل

من الواضح أن المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا أساسيا و هاما في تطبيق الخطط التنموية و مبادئ التنمية المستدامة ،انطلاقا من الالتزام بالتشريعات البيئية حيث تعتبر تحديات التنمية المستدامة من الرهنات التي تمر بها الدول النامية، و لهدا يحتم على الدول إدخال فكرة تحمل المسؤولية ورفع التحدي على مؤسساتها من خلال الربط المتوازن بين متطلبات التنمية الوطنية وبين استمرارية هذه التنمية وضمان مستقبل الأجيال القادمة، حيث تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة و الاستخدام الأمثل للموارد و المحافظة على البيئة مع توفير حاجات الأفراد الحالية ، وهذا ما حاولنا توضيحه من خلال دراستنا لهذا الفصل و خرجنا بنتيجة حتمية مفادها انه لأخيار أمام المؤسسات و المنضمات الاقتصادية سواء بناء نمط مستدام حقا، حيث يتطلب هذا التكامل بين جميع أبعاد التنمية المستدامة من الإبعاد الاقتصادية و الإبعاد الاجتماعية و الأبعاد البيئة وحتى البشرية،حيث أن هناك ارتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة.

و أخيرا نستنتج بان التنمية المستدامة ليست عبء على المؤسسات الاقتصادية وإنما هي فرصة تتح فريدة من جميع النواحي فمن الناحية الاقتصادية فهي تسمح بفتح الأسواق و التحرر من كل القيود و زيادة فرص العمل، ومن الناحية الاجتماعية دمج الطبقة المهشمة داخل المجتمع و تشغيله في ما يناسبه ومن الناحية البيئية تصبح المؤسسة اكثر مسؤولية لتحض بفرصة منحها المقاييس الدولية و العلامات التجارية الدولية .

خلاصة الفصل

من الواضح أن المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا أساسيا و هاما في تطبيق الخطط التنموية و مبادئ التنمية المستدامة ،انطلاقا من الالتزام بالتشريعات البيئية حيث تعتبر تحديات التنمية المستدامة من الرهنات التي تمر بها الدول النامية، و لهدا يحتم على الدول إدخال فكرة تحمل المسؤولية ورفع التحدي على مؤسساتها من خلال الربط المتوازن بين متطلبات التنمية الوطنية وبين استمرارية هذه التنمية وضمان مستقبل الأجيال القادمة، حيث تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة و الاستخدام الأمثل للموارد و المحافظة على البيئة مع توفير حاجات الأفراد الحالية ، وهذا ما حاولنا توضيحه من خلال دراستنا لهذا الفصل و خرجنا بنتيجة حتمية مفادها انه لأخيار أمام المؤسسات و المنضمات الاقتصادية سواء بناء نمط مستدام حقا، حيث يتطلب هذا التكامل بين جميع أبعاد التنمية المستدامة من الإبعاد الاقتصادية و الإبعاد الاجتماعية و الأبعاد البيئة وحتى البشرية،حيث أن هناك ارتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة.

و أخيرا نستنتج بان التنمية المستدامة ليست عبء على المؤسسات الاقتصادية وإنما هي فرصة تتح فريدة من جميع النواحي فمن الناحية الاقتصادية فهي تسمح بفتح الأسواق و التحرر من كل القيود و زيادة فرص العمل، ومن الناحية الاجتماعية دمج الطبقة المهشمة داخل المجتمع و تشغيله في ما يناسبه ومن الناحية البيئية تصبح المؤسسة اكتر مسؤولية لتحض بفرصة منحها المقاييس الدولية و العلامات التجارية الدولية .

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية

تمهيد

تعتبر سوناطراك أهم شركة محروقات في الجزائر و في أفريقيا. فهي تشتغل في التنقيب و الإنتاج و النقل عن طريق الأنابيب و التحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها.بتبنيها لإستراتيجية متنوعة، تتوسع سوناطراك في نشاطات توليد الطاقة الكهربائية، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحليه مياه البحر، البحث و التعدين. مواصلة منها لإستراتيجيتها في التدويل، تعمل سوناطراك في الجزائر و في عدة مناطق من العالم: في أفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) و في أوربا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى) و في أمريكا اللاتينية (البيرو) و في الولايات المتحدة الأمريكية. برقم أعمال يقارب 64،975 مليار دولار أمريكي تم تحقيقه سنة 2008، تم ترتيب سوناطراك الشركة الأولى إفريقيا و الثانية عشر عالميا. و هي أيضا رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع GNL، ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع GPL، و خامس مصدر للغاز الطبيعي.و إضافة للأهداف الاقتصادية تعتبر سوناطراك شركة مواطنة هدا كونها مهتم بالمجتمع و البيئية أو بصفة أخرى فهي تتبنى فكرة المسؤولية اتجاه المجتمع فهي تضع ضمن أهدافها الإستراتيجية التنمية الاجتماعية و كدالك البشرية.

سنحاول في هدا الفصل التطرق للنقاط التالية

-التعريف بالمؤسسة سوناطراك و نشاطها و أهدافها.

-مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق النمو الاقتصادي .

-المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة .

-تنمية الموارد البشرية داخل المؤسسة .

المبحث الأول:التنمية المستدامة في الجزائر. حالة سوناطراك .

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية سوناطراك

1-نبذة تاريخية :

هي الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات و نقلها و تحويلها و تسويقها ذات رأس مال قدره 245مليار دينار جزائري موزعة على 245سهم ، كل سهم 1مليون دينار جزائري تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا، هي تشارك في التنقيب، الإنتاج و النقل عبر الأنابيب، تحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها. معتمدة عن إستراتيجية التنويع .

و كتجربة أولى قامت بها سوناطراك لتؤكد شهادة ميلادها بشروعها في إنشاء و تشغيل أنبوب النقل الذي يرتبط بين أرزيو و حوض الحمراء البالغ طوله 805كلم طولا ، و قد مثل بمثابة خرق اتفاقية إفيان بالنسبة لفرنسا ، و قد أدى هذا إلى إجراء مفاوضات في 29جويلية 1968باتفاق جزائري فرنسي يقتضي تسوية المسائل المتعلقة بالتطور الصناعي بالجزائر .

2-تطور مؤسسة سوناطراك

:بموجب المرسوم 292 / 66الموافق لـ 22ديسمبر 1966تغير الشكل القانوني للمؤسسة ، حيث أصبحت الشركة سوناطراك "الشركة الوطنية للبحث ، الإنتاج ، النقل ، التحويل ، تسويق المحروقات "، كما خلقت اتفاقية الجمع التي عقدت في أكتوبر 1968 نوعا جديدا من العلاقات مع المؤسسات البترولية العامة بالجزائر ، و هذا ما يمنح لشركة سوناطراك فرصة لتقوية موقفه بشكل حاسم و بعدها انضمت الجزائر سونا طراك ضمن ضخامة الدول المصدرة للنفط "OPEC"سنة 1969توجهت سوناطراك نحو البحث بالأخذ على عاتقها قطاع المناجم و حافظت على اسمها و رمزها باللون الأسود الذي يمثل البترول و اللون البرتقالي الذي يمثل لون الصحراء .[1]

[1] www.sonatrach.dzيوم 25-04-2013
Direction Générale ,sonatrach

2-1)**حركية التطور** :للمساهمة في التطور الاقتصادي للوطن أخذت سونا طراك على عاتقها جمع مواد التمويل بالعملة الصعبة بعد التأميم مباشرة ، ركزت سونا طراك منذ بداية التسعينات جهودها حتى
تصل إلى أهدافها على تقويم المحروقات من خلال سياسة استثمارية مكثفة و كذا تطوير مختلف الصناعات البترولية بدءا من الاستكشاف في المنبع إلى البترو كمياء في المصب و قد أدى هذا التعدد إلى ظهور شركة كبيرة يضل عدد موظفيها إلى 50061و حيث وصل معدل النمو خلال هده
العشرية إلى 32بالمئة ، و تمثلت نشاطاتها في البحث ، التنقيب ، إنتاج البترول الخام ، إنتاج الغاز ، الخدمات البترولية ، التصنيع ، النقل بالأنابيب ، البتر وكيمياء و تسويق المحروقات .

2-أهم الإحداث مند نشأة سوناطراك إلى غاية تأميم المحروقات[1]

3-1)من سنة 1966 إلى سنة 1971

- قامت سوناطراك، لتأكيد نشأتها ، بتشييد أول خط أنبوب نفطي في الجزائر OZ1 و يبلغ طوله 805 كلم، يربط ما بين حوض الحمراء وآرزيو.
- قررت الجزائر الشروع أيضا في مغامرة كبيرة في مجال الغاز، بتشغيل أول مركب لتمييع الغاز الطبيعي و الذي تقدر معالجته ب 1.8 مليار م³ من الغاز/سنويا.
- تشغيل خط أنبوب بترول OZ 1وهو إنجاز ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، مما سمح برفع القدرة الإنتاجية وتسليم ما يقارب من 30٪.
- ارتفاع رأس مال سوناطراك من 40 إلى 400 مليون دينار.
- توسيع مهام سوناطراك، التي كانت تقتصر على إدارة الأنابيب والتسويق إلى البحث و الإنتاج و تحويل المحروقات.
- أصبحت سوناطراك الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل و تسويق المحروقات مشتقاتها.

[1] الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية سوناطراك www.sonatrach.dz(2013/04/25)

– شرعت الجزائر في عملية تأميم نشاطات التكرير والتوزيع، باعتبار سوناطراك الشركة الرئيسية لتوزيع المنتجات النفطية في السوق الوطنية وتدشين أول محطة بالألوان الرمزية للشركة.[1]

– أول اكتشاف للنفط في البرمة (حاسي مسعود شرق)

بناء خط أنابيب جديد مسدار– سكيكدة –

– سوناطراك تستحوذ على الأغلبية (أكثر من 50٪) في النقل البري للمحروقات في الجزائر، قامت بإنشاء شركات الخدمات واحتكار مجال تسويق الغاز.

– تتوسع سوناطراك أيضا في إنشاء مصنع للامونيا وتخطط لبناء مركب للبتر وكيماويات في سكيكدة وتهيئة ميناء لناقلات الغاز الطبيعي المسال.

– اكتشاف الغاز بقاسياللآدم جنوب شرق حاسي مسعود.

– تكفل سوناطراك بنقل المحروقات الغازية من حاسي الرمل ومناطق الإنتاج الجزائرية عن طريق خط غاز حاسي الرمل – سكيكدة.[2]

– أصبحت الجزائر عضوا في الأوبك.

– تمت الموافقة من قبل الحكومة على المشروع الذي قدمته سوناطراك الخاص بنقل غاز البترول

المميع والمكثفات "حاسي مسعود أرزيو،". تتكفل سوناطراك بإنجاز هذا العمل.

– بدأت سونا طراك أولى عمليات استغلال النفط بمجهودها الذاتي في حقل البرمة.

3-2)تأميم المحروقات 20 فيفري 1971 إلى 1980

عهد جديد للتنمية الاقتصادية للبلاد

إن قرار الجزائر لتأميم المحروقات في فبراير 1971 أدخلا لشركة الوطنية للمحروقات في ديناميكية جديدة.

[1] موقع جزايرس، مجمع سوناطراك ينشر مدونة سلوكه، (2013/04/20
http://www.djazairess.com/aps/95987

[2] www.sonatrach.dz (2013-04-25)

من أهداف سوناطراك توسيع أنشطتها على مستوى جميع منشآت النفط والغاز و بالتالي السيطرة على كامل سلسلة المحروقات وهذا من خلال وضع برنامج أكثر صرامة في مجال التخطيط.

– تميزت هذه السنة أيضا بشراء سونا طراك لأول ناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل اسم الحقل الغازي لحاسي الرمل.

– تشغيل مركب تمييع الغاز الطبيعي (GL1K) بسكيكدة، تبلغ طاقته الإنتاجية 6.5 مليون م³ من الغاز الطبيعي المميع و 000 170 طن/السنة من الإيثان و 400 108 طن/السنة من البروبان

و 92600 طن/السنة من البوتان و 60250 طن/السنة من البنزين و محطات تحميل لناقلتين من الغاز الطبيعي المميع بطاقة إنتاجية تقدر بـ 50000 إلى 70000 م³.

– تشغيل مصفاة آرزيو بطاقة إنتاجية تبلغ 000 2400 طن / سنة من الوقود و 70000 طن / سنة من البيتومين و 55000 طن / سنة من زيوت التشحيم و 110000 طن / سنة من غاز البترول المميع.

– تشغيل مركب فصل غاز البترول المميع (GP2Z) بطاقة إنتاجية تقدر بـ600000 طن / سنة من غاز البترول المميع.

– ارتفعت الطاقة الإنتاجية لحقل حاسي الرمل إلى 14 مليار م³ من الغاز الطبيعي و 000 2400 طن من المكثفات المستقرة.[1]

– تشغيل وحدتين لتحويل المواد البلاستيكية، واحدة في سطيف و الأخرى بالشلف.

مع تنويع أنشطتها (من البحث إلى البتروكيماويات)، أصبح من الضروري للجزائر إيجاد خطة للتسيير.

ومن ثم بدأ تطبيق خطة (تحديد قيمة المحروقات) إذ تهدف إلى زيادة معدلات إنتاج النفط والغاز واسترداد الغاز المرتبط بالبترول لإعادة حقنهم في إطار الاسترداد الثانوي و إنتاج غاز البترول المميع والمكثفات لأقصى حدود تسويق الغاز الطبيعي في شتى أشكاله الغازية والسائلة واستبدال المنتجات النهائية إلى الخام للتصدير وتلبية

[1] مجلة سوناطراك العدد 12لسنة 2010

احتياجات السوق الوطني بالمنتجات المكررة والبتر وكيماويات والأسمدة والمواد البلاستيكية.

أصبحت الجزائر من أكبر الدول المصدرة للبترول و هذا راجع الاستثمارات الضخمة.

– تشغيل الوحدة 1 لحاسي الرمل، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 18مليار م³/ سنويا من الغاز و3 ملايين طن / سنويا من المكثفات .

– تشغيل مركب التمييع (GL1Z) بأرزيو حيث تبلغ طاقته الإنتاجية 17.5 مليون م³ / سنويا من الغاز الطبيعي المميع.

– تشغيل الوحدة 2 لحاسي الرمل، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 20 مليار م³/ سنويا من الغاز و4 ملايين طن / سنويا من المكثفات و 000 880 طن / سنويا من غاز البترول المميع.

– الانتهاء من أشغال الوحدة 4 لحاسي الرمل بطاقة إنتاجية تبلغ 20 مليار م³ من الغاز و 4 ملايين طن /سنويا من المكثفاتو880000 طن / سنويا من غاز البترول المميع.

3-3)إعادة الهيكلة و إنشاء الشركات 1980-1985

خلال هذه الفترة، أطلقت الجزائر مشاريع اقتصادية كبرى مما أدى لإنشاء قاعدة اقتصادية كثيفة. هذا ما سمح لها من الاستفادة من عائدات النفط حيث تم إعادة استثمار حصة كبيرة منها في مشاريع التنمية الاقتصادية. شرعت شركة سوناطراك من خلال الخطة الخماسية ،على نطاق واسع ، في تجديد عملية إعادة الهيكلة، مما أدى لإنشاء 17 شركة، منها صناعية خدماتيه و تجارية و شركات التنفيذ [1].

***المؤسسات الصناعية**

– NAFTAL (تكرير وتوزيع المحروقات)

– ENIP (صناعة البتر وكيماويات)

– ENPC (صناعة البلاستيك والمطاط)

– ASMIDAL (الأسمدة)

[1] **Direction Générale ,sonatrach**

***شركات التنفيذ:**

- ENGTP (الأشغال البترولية الكبرى)
- ENGCB (الهندسة المدنية والبناء)
- ENAC (القنوات)

***شركات الخدمات النفطية:**

- ENAGEO (جيوفيزياء)
- ENAFOR و ENTP (حفر)
- ENSP (خدمة الآبار)
- ENEP (الهندسة النفطية)
- CERHYD (مركز البحث في المحروقات)

***شركات تسيير المناطق الصناعية بأرزيو و سكيكدة و حاسي الرمل و حاسي مسعود.**

فقد سمحت إعادة الهيكلة هذه لسونا طراك انترتكز على الأعمال الأساسية . من شركة ذات 33 عامل في سنة 1963 بهدف رئيسي يتمثل في نقل و تسويق المحروقات الى شركة ذات أزيد من 103.300 عامل في سنة 1981 بمجال نشاط شامل للسيطرة على مجمل سلسلة المحروقات.

- في سنة 1981 تم بدء تشغيل مجمع تمييع (GL2Z) ببطيوة، ذو قدرة على المعالجة قدرها 13 مليار م3 / سنويا[1]
- في سنة 1983، تم وضع خط أنابيب " MatteiEnrico" و ذلك لتزويد إيطاليا وسلوفينيا عن طريق تونس المجاورة بقدرة تتجاوز الآن 32 مليار م 3 / سنويا.

4-عهد الانفتاح على الشراكة1986-1990

القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح لسونا طراك بالانفتاح على الشراكة.

[1] **Direction Générale ,sonatrach**
مجلة سوناطراك العدد 12لسنة 2010

أربعة أنواع من الشراكة كانت محتملة و ذلك بمنح سوناطراك شرف الحصول على مشاركة لا تقل عن 51 ٪:

1 . شراكة عقد تقاسم الإنتاج "

2 . شراكة عقد الخدمة

3 . الشراكة بالمشاركة دون شخصية قانونية حيث يؤسس الشريك الأجنبي شركة تجارية بموجب القانون الجزائري الواقع مقرها بالجزائر

4. الشراكة على شكل شركة تجارية ذات أسهم، تأسست بموجب القانون الجزائري،الواقع مقرها الاجتماعي بالجزائر.

5-سوناطراك و النشاط الدولي 1991- 1999

التعديلات التي أدخلها القانون 01/91 في ديسمبر 1991، تسمح للشركات الأجنبية الناشطة خاصة في قطاع الغاز و استرداد الأموال المستثمرة و منحهم مكافأة عادلة للجهود المبذولة.

أقامت أزيد من 130 شركة نفطية منها الكبرى اتصال مع شركة سونا طراك و تم الإمضاء على 26 عقود البحث و التنقيب خلال السنتين التي أعقبت الإطار المؤسسي الجديد.

في سنة 1996 بدأ تشغيل خط أنابيب المغرب أوروبا المسمى "بيدرو دوران فاريلFarellDuranPedro" الذي يمون اسبانيا و البرتغال عبر المغرب حيث تقدر قدرته بأزيد من 11 مليار م3 من الغاز سنويا.[1]

6-التحديث والتطوير

6-1)من سنة 2000 الى يومنا هذا

قامت سوناطراك ببذل جهود معتبرة: في الاستكشاف والتطوير و استغلال الحقول و في

الهياكل لنقل المحروقات (خطوط أنابيب و محطات الضغط) و في مصانع تمييع الغاز الطبيعي و في ناقلة الغاز المسال.

[1] www.sonatrach.dz

منذ سنة 2000 ،تم إطلاق العديد من المشاريع في إطار عملية تطوير الأداء و التدويل و تطوير البتر وكيماويات و التنويع في أنشطة مجمع سوناطراك، و كذا تجاوز الهدف المحدد للفترة 1999 –2007 و المتعلق بالإنتاج الأولي. حققت الحقول التي وضعت حيز الإنتاج في الفترة (99– 2009) من قبل المجهود الذاتي لسونا

طراك أو عن طريق المشاركة تزايدا في الإنتاج الأولي الذي ارتفع من 8 مليون طن معادل بترول إلى 233 مليون طن معادل بترول.

تتركز مهمة سوناطراك اليوم على الوظائف التالية :البحث و التطوير ، الحفر و التنقيب ، الإنتاج ،النقل البحري ، النقل بالأنابيب و تبيع المحروقات و تسويقها .

6–2)سوناطراك اليوم :بعدما تجاوزت شركة سوناطراك مراحل حاسمة تحولت إثرها من شركة فتية إلى المجموعة المعروفة حاليا و أصبحت إحدى أهم الشركات البترولية و الغازية ، حيث ألزمها تطور الاقتصاد العالمي للمحروقات أن تتبع شروطه في العمل و التغيير الجاري إذا اقتضى الأمر .

تتمثل هذه المهمة في تغطية الحاجيات الوطنية من المحروقات على المدى الطويل و كذا جلب العملة الصعبة اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.

و قد تم وضع المراحل التالية لذلك :

المرحلة الأولى 1995 – 1962:أن تكون مجمع بترولي و صناعي جزائري .

المرحلة الثانية 2000 – 1995:أن تكون مجمع بترولي و صناعي جزائري دولي يتكفل بكل فروع الطاقة و الكيمياء و الخدمات المشتركة [1].

المرحلة الثالثة :بعد سنة 2000تكملة النشاطات البترولية و الغازية ، الطاقة ، الكيمياء بنشاطات أخرى تتطلب معرفة متماثلة مثل خدمات المناجم ...الخ .

أصبحت شركة "سوناطراك اليوم قاعدة صناعية ناجحة قابلة للمنافسة و لمواجهة التحديات خاصة بعد فتح الاقتصاد الوطني على السوق الخارجي ، و الدخول إلى اقتصاد السوق ، و ذلك بفضل الإنجازات الماضية و التوسعات الحالية على الصعيد الوطني و الدولي .

[1] www.sonatrach.dz (2013-04-25)
وثائق من المديرية العامة لسونا طراك

و كذلك بعد وضع قانون المحروقات الجديد الذي تم مصادقته في مارس 2005من طرف غرفتي البرلمان و مجلس الأمة

المطلب الثاني : أهداف المؤسسة الوطنية سونا طراك

تأسست سوناطراك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو ذاتي و منها تنموي خاص بالتنمية الوطنية سنلخص أبرزها في النقاط التالية:

-التنقيب على المحروقات و استغلالها

-تطوير شبكات نقل المحروقات، تخزين، شحن، استغلال و تسيير هذه الشبكات

-تميع الغز الطبيعي و معالجته

-تحويل و تكرير المحروقات و مشتقاتها

-تنمية مختلف النشاطات المشركة في الجزائر و في الخارج مع شركات جزائرية و أجنبية و الاشتراك في رأس المال و في القيم المنقولة الأخرى

-تمويل البلاد بالمحروقات على المدى المتوسط و البعيد

- دراسة كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات و كل عمل يترتب عنه فائدة على مجمع سونا طراك.

-تلبية الحاجيات المحلية [1]

- حفظ حق الأجيال القادمة في الثروة البترولية

- تحقيق السيطرة على الصناعة البترولية

- تنويع مصادر الدخل الوطني

- تحقيق أقصى قدرٍ من العائدات البترولية في المدى القصير لتمويل خطة التنمية العاجلة

- العائدات البترولية تبعًا للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني

-تقوية الدعم للقواعد الصناعية لتحصيل التكامل الوطني

[1] مجلة سوناطراك العدد12لسنة 2010

المطلب الثالث : نشاط المؤسسة الوطنية سوناطراك

إن تحقيق الأهداف المذكورة سابقا استوجب من سونا طراك القيام بعدة نشاطات هي :

1-نشاط المنبع:[1]

يغطي نشاط المنيع نشاطات البحث, الاستكشاف, تطوير و إنتاج المحروقات.تضطلع سوناطراك بهذه الخيرات بمجهود ذاتي, أو بالشراكة مع شركات بترولية أخرى.

تم تحقيق 16 اكتشاف في سنة 2009 تسعة اكتشافات بمجهود فردي و سبعة بالشراكة

تم تحقيق 29 اكتشافا من المحروقات في سنة 2010 سبعة وعشرون بمجهود ذاتي و الباقي بالشراكة

1-1) الاستكشاف:

و تعتبر هذه الأخيرة من أهم المراحل في الصناعة البترولية حيث شهدت أول أشغال التنقيب سنة 1980 بحوض شلف وذلك باللجوء إلى عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية نظرا لضخامة المشروع ,

بينما عملية الاستكشافات فهي تتم سنويا حيث تم اكتشاف سنة 2001 ستة أبار منها ثلاثة أبار للبترول و أخرى للغاز .

كما شهدت سنة 2010 زيادة في الاحتياطي المحروقات من خلال تحقيق تسعة و عشرون اكتشاف جديد من بينها أربعة عشر(14) من الغاز و الغاز المكثف، اثنا عشر(12) من النفط و ثلاث (3)من النفط و الغاز . من بين هده الاكتشافات منها سبعة و عشرون27 اكتشاف بمجهود داتي و الباقي بشراكة مع غاز بروم

1-2)التنقيب:

تميزت 2010 في نشاط التنقيب بعدة تطورات منها:[2]

-الحصول على 11886كلم من التشكيلات الزلزالية D2، حيث ثم تحقيق 81% منها عن طريق المجهود الذاتي لسونا طراك

-الحصول على 9021 كلم من التشكيلات الزلزالية D3، منها 50 % بمجهود الذاتي لسونا طراك

[1] نفس المرجع السابق

[2]مجلة سوناطراك العدد 12 لسنة 2010

-حفر 75 بئر(أبار منجزة)، حيث تم تحقيق 85 بالمئة منها بالمجهود الذاتي سوناطراك

جدول رقم (1) يوضح وضعية بعض حقول المؤسسة سوناطراك

حقول مستغلة من طرف سوناطراك فقط	حقول مستغلة بالشراكة
- حاسي مسعود - ان أمناس - حاسي الرمل - سطح - رورد نوس - تين فوي تابنكورت - قاسي طويل - أوهانت - حوض بركاوي	- حاسي بركين - أورهود - منزل لجمة شمال و الحقول التابعة - رورد أولاد جمعة - توات - القاسي - أوهانت - تين فوي تابنكورت - ان صالح - ان أمناس

المصدر: www .sonatrath.dz

2-نشاط المصب

نشاط المصب مسئول عن تطوير وحدات تمييع الغاز الطبيعي و عن فصل غاز البترول المميع و عن التكرير.

لدى سوناطراك من خلال نشاط المصب ما يلي :

- أربع (04) مجمعات من الغاز الطبيعي المميع، 03 بأرزيو و 01 بسكيكدة، بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 44 مليار م3 من الغاز الطبيعي المميع.[1]

- مجمعين (02) من غاز البترول المميع بأرزيو ، بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 10.4 مليون طن

- واحدة (01) بالجزائر العاصمة ذات قدرة على معالجة النفط الخام قدرها 2.7 مليون طن سنويا.

- واحدة (01) بسكيكدة ذات قدرة على معالجة النفط الخام قدرها 15 مليون طن سنويا

[1] القرير السنوي لسوناطراك2010

- واحدة (01) بارزيو ذات قدرة على معالجة النفط الخام قدرها 2.5 مليو طن سنويا.
- واحدة (01) بحاسي مسعود ذات قدرة على معالجة النفط الخام قدرها 1.1 مليو طن سنويا.

2-1):تطور احتياطي النفط في الجزائر:[1]

قدرت الشركة الوطنية النفطية سوناطراك مجموع الاحتياطيات المؤكدة المتراكمة من النفط بالجزائر في مكامنها الأصلية منذ الاكتشاف النفطي الأول 1 إلى غاية نهاية عام 2010

مكافئ بترول .وقد تم استهلاك قسم هام منها، خصوصا من النفط الخام .اذ أن ب 16 مليار م^3

كمية النفط الخام المكتشفة والقابلة للاسترجاع والمقدرة ب % 25 قد تم إنتاج أكثر من نصفها،حيث

شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب،سنحاول من خلال الجدول التالي عرض لتطور الاحتياطي من سنة 2000الى غاية 2010.

[1]تقرير منظمة opecحول الاحتياطي العالمي

جدول رقم (2)يوضح تطور احتياطي النفط .

الموحدة:مليون برميل

السنة	الاحتياطي
2000	11314
2001	11314
2002	11314
2003	11800
2004	11350
2005	12270
2006	12270
2007	12450
2008	12500
2009	12600
2010	13200

المصدر:تقرير منظمة الأوبك 2010

خلال هذه الفترة المبينة في الجدول كانت الجزائر قد اقتنعت بفكرة انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي بعدما اثبت ضعف القدرات المحلية سواء التقنية أو المالية على تغطية هدا المجال ألمنجمي الشاسع لوحدها، وعليه لابد من الانفتاح

على الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من الخبرات الأجنبية و تطبيقا لهذه السياسة، قامت الجزائر بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف، و فعلا تمكنت سياسة الانفتاح على الاستثمار مع الشريك الأجنبي في هد القطاع على زيادة عدد الحقول المكتشفة سواء نفط كانت أو غاز،حيث أثرت هذه الاكتشافات الجديدة على الاحتياطي بالزيادة.وكم هو مبين في الجدول رقم (2) حيث عرف الاحتياطي نوع من الاستقرار خلال الفترات الأولى من عهد الانفتاح ، ومن تم عرف زيادة مستمرة إلى غاية السنوات الأخيرة ، ومن خلال هد تكون الجزائر قد نجحت بفضل هده الشراكة و بفضل

المجهود الخاص بالمؤسسة سوناطراك في تجديد و رفع احتياطاتها، ودالك بالرغم من إن الجزائر قد ضاعفت من إنتاجها .

3-الإنتاج

تعتبر هذه العملية كمرحلة موالية لعملية التنقيب و الاكتشاف، فعملية إنتاج الغاز انطلقت سنة 1921 بينما عملية إنتاج البترول انطلقت سنة 1980 ، فعرفت عملية الإنتاج تطورا هاما خاصة بعد المشاركة الأجنبية بحيث إن إنتاج الغاز سجل 113مليون م3في 1990 أما في سنة 2000فقد وصل الى143مليون م 3.[1]

حيث بلغ الإنتاج الأولى للمحروقات،على مستوى جميع المنتجات،إلى 213.9مليون ط.م.ب،منها55.3ملين طن من البترول الخام و 145.8مليارم3من الغاز الطبيعي.

تمثل مناطق حاسي مسعود و حاسي الرمل نسبة 75بالمئة من الإنتاج الذاتي لسونا طراك و 54 بالمئة من إجمالي الإنتاج الأولى.

يشتمل الإنتاج الأولى للمحروقات لسنة 2010على 6 (%)من الغاز الطبيعي، 62 (%)من البترول خام،6 (%)من الكثافات و 4 (%)من غاز البترول المميع.

بلغ إنتاج المكامن التي تشغلها سوناطراك لوحدها 154.8مليون ط.م.ب.

يمثل إنتاج البترول الخام عن طريق الشراكة 52بالميئة من إجمالي إنتاج البترول الخام، أما فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي عبر الشراكة فهو يمثل 18 (%)من إجمالي الإنتاج.

في مجال الحفاظ على الضغط، بلغ حجم المياه المضخة في المكامن البترولية 63.2مليون م3 ، أي بنسبة 44بالمئة .بلغ حجم الغاز الموجه للضخ 89.1مليار م3 .

على مستوى مكمن حاسي رمل فان حجم عملية دورة الغاز الطبيعي يعادل 38.2مليار م3 ، أي بنسبة 44بالمئة من عملية دورة الإنتاج الأولى من غاز المكمن.

بلغ إنتاج مركبات تمييع الغاز الطبيعي 31.07مليون م3 من الغاز الطبيعي المميع.

بلغ فصل غاز البترول المميع 7.94مليون طن .

إن حجم فصل غاز البترول المميع يوزع على النحو التالي

[1] التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2010

يتم توزيع 85بالمئة على مركبات غاز البترول المميع، 5بالمئة على مركبات الغز الطبيعي المميع، 7بالمئة على مصافي الشمال و 3بالمئة على مستوى مراكز الإنتاج في جنوب الوطن.[1]

في سنة 2010 ، بلغت كميات البترول الخام المعالج بمصافي الشمال ب 20.8مليون طن.

بلغت كميات الكثافات المعالجة عبر وحدة تكرير النفط الخام بسكيكدة 4.66مليون.

سنحاول عرض تطور عملية الإنتاج للمؤسسة في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010في الجدول التالي:

جدول رقم (3):تطور علية الإنتاج المحروقات لسونا طراك من 2005إلى 2010

الإنتاج	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البترول الخام(مليون طن)	63	64	64	62	56.32	55.53
الغاز(مليار م3)	152	150	153	154	143.2	145.8
الغاز المميع(مليون م3)	9	8	9	9	8.5	7.2
Condensat stabilisé(مليون طن)	14	13	13	13	12.5	11.2

المصدر:تقرير المؤسسة الوطنية سوناطراك2008،2010

عرف الإنتاج على مستوى مؤسسة سوناطراك نوع من الاستقرار في مختلف المنتجات المبينة في الجدول رقم (3) خاصة من 2005إلى سنة 2008 ليعرف بعد ذالك نوع من الانخفاض في سنة 2009 حيث وصل إلى 56.32 مليون طن من البترول الخام بعد ما كان 62 مليون طن سنة 2008 ليستمر الانخفاض في سنة 2010 حيث كان الإنتاج 55.53 مليون طن.

أما فيما يخص إنتاج الغاز شأنه شأن البترول الخام حيث عرف استقرار على مستوى السنوات الأربعة (2005،2006،2007،2008)، ليعرف انخفاض في سنتي

[1] www.sonatrach.dz (2013-04-19)
التقرير السنوي لسوناطرك2010

2009،2010، حيث وصل 145.8مليار م3بعدم كان يتمحور حول 150مليار م3 في السنوات الأربعة الماضية.

كما شهد الغاز المميع ثباتا خلال السنوات 2005،2006،2007،2008 ،حيث استقر عند 9 مليون متر مكعب لينخفض بعد ذالك إلى 7.5مليون متر مكعب سنة 2010.[1]

هذا الانخفاض يعود إلى سياسة تسقيف حجم الإنتاج من قبل الأوبك و سياسة الدولة في المحافظة على المخزون البترولي الذي يمثل حق الأجيال القادمة.

4-نشاط النقل[2]

النقل البحري لغازات البترول المسالة :

تتوفر سوناطراك على أسطول يتكون من عشر ناقلات لغاز البترول المسال عبر فرعيها (2) : شركة النقل البحري للمحروقات وشركة سوناطراك الدولية لتسويق البترول.

جدول رقم (4) يوضح بعض الناقلات البحرية لسوناطراك

الباخرة	قدرة الاستيعاب
جميلة	8000
رقان	84000
جانت	84000
ألرار	59000
رورد نوس	59000
حاسي مسعود 2	59000
بريدس	7100
روردالعدرا	22500
بارودا	6500
بركين	4500

المصدر : www.sonatrach.dz

[1] إعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك 2010

[2] إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي للمؤسسة

النقل بواسطة القنوات

يؤمن نشاط النقل بواسطة القنوات توصيل (نقل) المحروقات (البترول الخام, الغاز الطبيعي, غاز البترول المميع و الكثافات), و يتوفر على شبكة من القنوات تقارب 16200 كلم. و تم نقل عبر هذه

الشبكة من خطوط أنابيب البترول و الغاز 5, 244 مليون طن معادل بترول (ط م ب) في سنة 2007 (مع حسبان جميع المنتجات).[1]

تحصي شبكة النقل بواسطة الأنابيب 12 خط أنابيب نقل الغاز يبلغ طولها الإجمالي 7459 كلم, و بطاقة استيعاب للنقل تقدر بـ : 131 مليار متر مكعب سنويا, منها 39 مليار متر مكعب سنويا موجهة نحو الاستيراد.

أتلى دخول خطي أنابيب نقل الغاز العابري للقارتين أنريكومتيي (الرابط الجزائر بإيطاليا عبر تونس) و بدروديران فارل (الرابط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب) حيز الخدمة, دخول مشاريع جديدة من خطوط أنابيب نقل الغاز طور التنفيذ من أجل الاستجابة, لاسيما, للطلب المتنامي للسوق الأوروبية.[2]

يمتلك نشاط النقل بواسطة القنوات ما يلي :

- 79 مضخات ضخ و ضغط مجهزة أبزيد من 290 آلة رئيسية بطاقة إجمالية تزيد عن 02 مليون حصان.
- قدرة تخزين بحوالي 4, 3 مليون متر مكعب
- مركز وطني لتوزيع الغاز بحاسي الرمل
- مركز وطني لتوزيع المحروقات السائلة بحوض الحمراء

5 -التسويق.

بعد تأميم مؤسسات التوزيع في1980 تحملت سوناطراك عملية توزيع المنتجات النفطية و مضاعف نقاط البيع لرفع صادراتها في الأسواق العالمية.

[1] موقع جزايرس، مجمع سوناطراك ، (2011/10/20)، http://www.djazairess.com/aps/95987

[2]

تصدير الأحجام:تمت المحافظة على مستوى حجم الصادرات بمعدل 116.3مليون ط.م.ب، في سنة2010 حيث شهد انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2009 حيث كان يقدر حجم المبيعات ب 157.5مليون ط.م.ب.

قيمة الصادرات:يقدر رقم أعمال الصادرات لسنة 2010 ب 56.1مليار دولار أمريكي مقابل 44.4مليار دولار أمريكي في سنة 2009، أي بزيادة تقدر ب 26.4.[1]

الواردات: بلغ حجم الواردات 1.3مليون طن،في سنة 2010 حيث شهد انخفاض ب 23بالمئة مقارنة بسنة 2009.

السوق المحلية:بلغت الكميات المباعة في السوق المحلية و الموجهة للغير 36.1مليون ط.م.ب.في سنة 2010 مقابل 34.8مليون ط.م.ب.في سنة 2009 بزيادة ما يقارب 4بالمئة مقارنة بإنجازات السنة المالية 2009 زادت نسبة تسليم الوقود للسوق المحلية بحوالي 11مليون طن.[2]

سنحاول تلخيص ما سبق ذكره في الجدول التالي:

جدول رقم(5) يوضح تطور عملية التسويق لسوناطراك[3]

البيان	إنجاز سنة 2009	إنجاز سنة 2010	نسبة التطور
حجم الصادرات(مليون طن)	**157.5**	**116.3**	**-10%**
قيمة الصادرات(مليار دولار امريكي)	44.4	56.1	**26.4%**
السوق المحلية(مليون طن)	**34.8.**	**36.1**	**4%**

المصدر: التقرير السنوي لسوناطراك 2010

التقرير السنوي لسونا طراك 2010

[2]www.sonatrach.dz(2013-04-25)

[3]التقرير السنوي لسونا طراك 2010

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسة الوطنية سوناطراك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المطلب الأول:المؤشرات الاقتصادية لمؤسسة سوناطراك[1]

تعتبر المؤسسة الوطنية سوناطراك مصدر رزق لأكثر من 50 ألف عامل جزائري، فإن نسبة الصادرات من المحروقات تفوق95 %

كما أن تأثير نشاط هذه المؤسسة يمس حتى السياسة المالية، وهذا باعتبار أن تحديد لسعر المرجعي للنفط هو العمود الفقري لإعداد الميزانية المالية السنوية ، قانون المالية، هذا داخليا أما خارجيا.

فإن للمؤسسة أيضا

:مكانة معتبرة في الاقتصاد العالمي، وهذا ما توضحه مؤشرات المؤسسة

- أول شركة بترول وغاز في إفريقيا.
- أول شركة غاز في المتوسط.
- ثاني مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع.
- ثالث مصدر في العالم للغاز الطبيعي.
- المرتبة الثانية عشر ة عالميا كشركة للطاقة.

ومن جهة أخرى، يمكن عرض أهم المؤشرات و النتائج المحققة من طرف مؤسسة سوناطراك خلال

سنة 2010،2009 وذلك على النحو التالي:

1-رقم الأعمال: بلغ رقم أعمال سوناطراك لسنة 2010 قيمة 56.7 مليار دولار أمريكي مقابل 44.9 مليار دولار أمريكي في سنة 2009أي بارتفاع قدر ب 26%.[2]

2-الاستثمارات:في سنة 2010، قدر مجموع الاستثمارات التي تم إنجازها بالجزائر بما يعادل 14.4مليار دولار أمريكي أي بنسبة نمو تقدر ب11% مقارنة بإنجازات السنة المالية 2009.

1

[2]التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك 2010

3-القطاع المالي:على المستوى المالي، فقد شهدت السنة المالية 2010 انتقال الى النظام الحاسبي المالي الجديد من أجل السماح بالمقارنة فيما بعد، بين نظام المحاسبة القديم لسنة 2009 و نظام
المحاسبة الجديد 2010، فقد كن من الضروري وضع حسابات شكلية لاسيما في جدول حسابات النتائج،منها الحسابات التي لم يتم تأجيلها للسنة المالية المقبلة كما هو الحال في الميزانية.

4-المنتجات: بلغت المنتجات قيمة 5079مليار دينار جزائري في سنة 2010 مقابل 3936مليار دينار جزائري في سنة 2009،أي بنسبة زيادة 28بالمئة.

5-الصادرات: في سنة 2010 بلغت المحروقات المصدرة من قبل المؤسسة الوطنية سوناطراك 116.3 مليون طن مسجلة انخفاض قدر ب2% مقارنة ب 2009.

6-الضريبة على الدخل الاستثنائي: في سنة 2010 قدرت الضريبة على الدخل الاستثنائي ب 1.6 مليار دولار أمريكي ، المقتطعة على حقوق الشركاء و التي تم دفعها إلى الخزينة العمومية.

7-النفقات: بلغت النفقات الإجمالية 4121 مليار دينار جزائري في سنة 2010، مقابل 3591 مليار دينار جزائري في سنة 2009، أي بزيادة قدرت ب 15%،كما بلغ مجموع النفقات خارج العبء الضريبي، 1591 مليار دينار جزائري مقابل 1601 مليار دينار جزائري في سنة 2009، مسجلا بدالك انخفاض طفيفا يقدر ب1بالمئة وهدا راجع بالدرجة الأولى إلى تنويع المناصب التالية:

الاستهلاك الوسيط: 28 مليار دينار جزائري.*

***تكاليف الموظفين:** في سنة 2010، تم تسليم أزيد من 6 مليار دينار جزائري مع زيادة الرواتب إلى 15 %تخصص اقل من 12 مليار دينار جزائري للاستهلاك و الاحتياطات ، كانت مرتفعة في سنة 2009 أد بلغت 313 مليار دينار جزائري، أما في سنة 2010 فقد و صلت إلى 301 مليار دينار جزائري مسجلتا بدالك انخفاض ب 4 %، و دالك تزامن مع انخفاض في الاحتياطي المخصص لترميم المواقع المشكلة على نضم خط أنابيب النقل.[1]

التقرير االمالي لسونا طراك 2010

وقد كان تطور نضام ضريبة النفط على النحو التالي:

***التعويضات:**في سنة 2010 بلغت التعويضات 769 مليار دينار جزائري مقابل 617 مليار دينار جزائري في سنة 2009، مسجلة بذالك زيادة تقدر ب 24 % وهدا مرتبط بأسعار النفط الخام الدولية.

***ضريبة على عائدات النفط:** بلغت 1747مليار دينار جزائري في سنة 2010 مقابل 1360 مليار دينار جزائري في ستة 2009، أي بزيادة قدرت ب 28 بالمئة وهدا مرتبط بأسعار النفط الخام الدولية.

***الضريبة على أرباح الشركاء:**حيث بلغت في سنة 2010 ما يقارب 191مليار دينار جزائري مقابل 155مليار دينار جزائري في سنة 2009، مسجلا بذالك زيادة قدرت ب 23 بالمئة.

* **الرسم على حرق الغاز و رسوم أخرى:** ارتفع كل من الرسم على النشاط المهني و الرسم المساحي إلى 10 مليار دينار جزائري في سنة 2010 بنفس قيمة 2009.[1]

***الضريبة على الدخل:** فقد وصلت في سنة 2010 إلى 253مليار دينار جزائري مقابل 87مليار دينار جزائري في سنة 2009 أي بزيادة قدرت ب 188/.

أما فيما يخص المداخيل و الأرباح فقد كانت على النحو التالي:[2]

حقق الدخل الصافي للسنة المالية 2010 مستوى قياسي إذ بلغ 705 مليار دينار جزائري مقابل 184 مليار دينار جزائري في سنة 2009.

و فيما يخص الأرباح الصافية للشركاء التي تشكل بدورها أرباح النفط فقد بلغت في سنة 2009 ما يقارب 407مليار دينار جزائري حيث ارتفعت في سنة 2010 إلى 503 مليار دينار جزائري، أي بزيادة قدرت ب 23 %.

و تجدر الإشارة إلى انه قد تم تحديد حصة الشركاء عند 3.93مليار دولار أمريكي من خلال التكلفة الإجمالية للنفط ومن خلال إجمالي الأرباح التي تخصم من الضريبة على الأرباح ومن الضريبة على الأرباح الاستثنائية.[3]

التقرير المالي سوناطراك 2010

[3]موقع جزايرس، مجمع سوناطراك ، (20013-04-2020)

/http://www.djazairess.com/aps/95987

2-عوائد صادرات النفط: سنبرز هنا دور عائدات النفط في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسات اقتصادية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تموّل بفضل عائدات صادرات النفط، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية.[1]

1-**مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1986-1998)**:حيث أتسمت عده الفترة بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق، و كان الدافع هو الانهيار المفاجئ لأسعار النفط وقيمة الدولار على اعتبار انه العملة التي يسعّر بها البترول في الأسواق العالمية.

2-**الفترة من 200-2011:** شهدت هده الفترة قرارات اقتصادية بالغة الأهمية لعب فيها ارتفاع أسعار النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الوطنية، كان من أهمها إنشاء صندوق ضبط المواد، تعديل قانون المحروقات، وكذا التسديد المسبق للدين، كما كان لتراجع أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 دورا أساسيا في تبني سياسة اقتصادية حمائية لجأت إليها الدولة خلال سنة 2009 ، لتخلص الدراسة إلى ضرورة حقن فوائض صادرات النفط في تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالصناعة والزراعة.

[1] التقرير المالي للمؤسسة الوطنية سوناطراك 2007

3-حصد لأهم عوائد سوناطراك خلال فترة 2009- 2010:

جول رقم (6) يوضح أهم المؤشرات لسوناطراك

النتائج	2009	2010	نسبة الزيادة(بالمئة)
رقم الأعمال(مليار دولار)	44.9	56.7	26
الصادرات(مليون طن)	115	116.3	2
الاستثمارات(مليار دولار أمريكي)	12.8	14.4	11
الارباح الصافية(مليار دينار جزائري)	407	503	23
الضريبة على عائدات النفط(مليار دينار جزائري)	1360	1747	28
الضريبة على الدخل(مليار دينار جزائري)	87	253	188
الضريبة على أرباح الشركات(مليار دينار جزائري)	155	191	23
النفقات(مليار دينار جزائري)	1421	3591	15
النفقات خارج العبء الضريبي(مليار دينار جزائري)	1601	1591	1-

المصدر:التقرير المالي لسوناطراك 2010

عرفت عوائد النفط بالنسبة لمؤسسة سوناطراك قفزة نوعية خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، حيث وصل رقم أعمال المؤسسة إلى56.7مليار دولار مقابل 44.9 مليار دولار

في سنة 2009، وهدا راجع إلى الكميات المصدر من النفط حيث وصلت إلى 116.3 مليون طن مقابل 115 مليون طن في سنة 2009.[1]

أما فيما يخص الاستثمارات فإنها قفزت من 12.8 مليار دولار أمريكي في 2009إلى 14.4مليار دولار أمريكي في سنة 2010،هدا و كانت الإرباح الصافية عرفت تحسن معتبرا أي بزيادة 23بالمئة حيث سجلت في سنة 2010ما قيمته 503 مليار دينار جزائري مقابل 407 مليار دينار جزائري في
سنة 2009.

أما فيما يخص الضرائب فقد سجلت سنة 2010 زيادة في العوائد الضريبية مقابل سنة 2009، فالضرائب على عائدات النفط التي كانت في سنة 2009 تقدر ب1360مليار دينار جزائري إلا انه ارتفعت سنة 2010إلى ما يقارب 1717مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرت ب28بالمئة، كما نلاحظ من الجدول رقم (6) الضريبة على الدخل عرفت زيادة نوعية حيث ارتفعت من 87 مليار دينار جزائري في سنة 2009إلى 253مليار دينار جزائري في سنة 2010.

أما الضريبة على الأرباح الاستثنائية فإنها وصلت سنة 2010إلى 191مليار دينار جزائري حيث كانت سنة 2009 تقدر ب155مليار دينار جزائري، هدا و قد كانت النفقات خارج العبء الضريبي في سنة 2009 تقدر ب1601مليار دينار جزائري و عرفت انخفاض طفيف قدر ب1بالمئة حيث قدرت ب1591في سنة 2010.[2]

المطلب الثاني: المسؤولية البيئية و الاجتماعية لمؤسسة سوناطراك

تلعب مؤسسة سوناطراك دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني حيث تزود المجتمع بمجموعة من المنتجات البترولية و مشتقاتها، و من الواضح أن هذه النشاطات تتضمن أثار بيئية و اجتماعية يتطلب منها أخد الإجراءات
اللازمة للحد منها وإلا ستشكل هذه إختلالات بيئية يصعب التحكم فيها، لذا بادرت المؤسسة بمجموعة من المشاريع تهدف إلى حماية البيئة والاعتناء بالمجتمع.

1-التضامن و المسؤولية المؤسساتية : فضلا عن دورها الاقتصادي و التجاري، تعتبر سوناطراك مؤسسة مواطنة تعمل في عدة مناطق من البلاد على مساعدة السكان

[1] التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك 2010
[2] التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراط2010

المعوزين و على ترقية النشاطات العلمية و الثقافية و الرياضية. و تشارك سوناطراك أيضا في النشاطات التي تهدف إلى المحافظة على الطبيعة و حفظ التراث الثقافي و التاريخي الوطنيين.[1]

إن الاستثمار الاجتماعي سوناطراك موجه لسكان المناطق المحرومة. كما أن المحافظة على الموروث الثقافي الوطني المادي و غير المادي تشغل مرتبة هامة في تترجم لاسيما بتثمين المواقع المعمارية و الأثرية. تتم نشاطات تسيير الاستثمار الاجتماعي حسب مقاربة تساهمية تهدف إلى ما يلي:

يرمي هذا البرنامج إلى ثلاثة أهداف:

- تحسين ظروف المعيشة للسكان المحرومين عن طريق امتصاص فوارق التنمية و ترقية التآزر و التعاون المحلي.
- المشاركة الفعالة في البرامج التي تهدف إلى تطوير و خلق الثروات، بتفضيل البرامج الخلاقة لمناصب الشغل.[2]
- تعزيز ثقافة التضامن في وسط سوناطراك بالتحرك في آن واحد على الحالات الاستعجالية و العمل على المدى البعيد

2-المشاريع الهادفة للاهتمام بالبيئة و المجتمع من قبل سوناطراك

2-1) استحداث نظام HSE :

HSE:إدارة الصحة و السلامة البيئية

من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، اتبعت سوناطراك نهج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تطوير نظام متميز لإدارة الصحة والسلامة والبيئة تم تصميمه لمراعاة جميع النواحي التي من شأنها أن تلعب دورا في الصحة والسلامة والبيئة. وقد تم تزويد هذا النظام بآلية تضمن على الدوام

[1] موقع جزايرس، مجمع سوناطراك ، (20-03-2013)، http://www.djazairess.com/aps/95987

[2] مجلة سوناطراك العدد 12 لسنة 2010 المديرية العامة سوناطراك

توفر المعلومات الحديثة واستخدام التقنية والأنظمة في سير عمليات الشركة. هذه الجهود جاءت لتحقيق التآزرية بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي:

- المحافظة على حياة الإنسان وحماية البيئة.
- التنبؤ وتخفيض أخطار الحوادثز
- تحسين أداء المجموعات تجاه الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والأمن والمحيط.
- المساهمة في التنمية المستدامة.اعتبارا إن المحافظة على البيئة من أهداف التنمية المستدامة

3-سياسة المؤسسة في مجال الأمن و الصحة و البيئية[1]

تميز ت سياسية سوناطراك كما أعلنت سوناطراك شعارا أساسيا لتحسين أدائها في هذا المجال وهو "لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة. وفيما يلي أهم الأنشطة التي عزمت المؤسسة على بلوغها في هذه المجالات الثلاثة:

3-1)الصحة: تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين والتعليم والتوعية في مجال الصحة والنظافة والعمل.

3-2)الأمن: تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عال من الأمن، تجنب وإلغاء كل مسبب للحوادث، ضمان سلامة وأمن التجهيزات، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي

3-3)البيئة: الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض ومنع الانبعاث الجوية، حماية التنوع البيولوجي، معالجة المياه والأوحال، المساهمة في تنمية الطاقات النظيفة وترقيتها، المساهمة في الجهود الوطنية للتشجير.[2]

4-إلتزمات سوناطراك في مجال الأمن،الصحة و البيئية[3]

1

[2] **مجلة سوناطراك العدد 11 و12 سنة 2010 ص 13**

[3] موقع جزايرس، سوناطراك ، 12-04-2013)
، http://www.djazairess.com/annasr/7948

يتميز الالتزام الرسمي لمجمع سوناطراك بالحفاظ على صحة وسلامة العمال و نزاهة التراث و وقاية البيئة و ذلك بالإعلان عن سياسة الصحة و الأمن و البيئة في 27 أبريل .2004

تهدف هذه الالتزامات إلى مطابقة أنشطة سوناطراك مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في مجال الصحة و الأمن و البيئة ؛ تطوير نهج وقائي لإدارة مخاطر وقوع الحوادث، الأحداث، الصحة في العمل و حماية البيئة ؛ إقامة نظام إداري متكامل لتحسين أداء نشاط الصحة و الأمن و البيئة، تحسين قدرات ردود أفعال الوحدات في حالات الطوارئ و الأزمات؛ تعزيز وتعميم التكوين و التوعية في مجال الصحة و الأمن و البيئة و تنمية المعلومات والاتصالات في مجالات الصحة و الأمن و البيئة، ويمكن تلخيص الالتزامات في النقاط التالية:

- السيطرة على المخاطر
- إدارة الأزمات والكوارث
- التكوين و التوعية

وفيما يلي جدول يوضح تطورات حوادث العمل داخل المؤسسة و إجراءات الحد منها:

الجدول رقم (8) : توزيع الحوادث حسب و الضحايا حسب الثلاثيات:[1]

الثلاثيات	عدد الحوادث		حوادث أدت إلى توقف		حوادث بدون توقف		القتلى	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
الثلاثي الأول	102	18.92	62	17.31	40	22.09	1	14.28
الثلاثي الثاني	151	28.01	99	27.65	52	28.78	3	42.85
الثلاثي الثالث	199	36.92	139	38.82	60	33.14	2	28.57
الثلاثي الرابع	87	16.14	58	16.20	29	16.02	1	14.28

[1] التقري السنوي لسونا طراك 2010

المصدر: التقرير السنوي لسونا طراك 2010

الشكل رقم(1):يمثل توزيع عدد الحوادث حسب الثلاثيات:

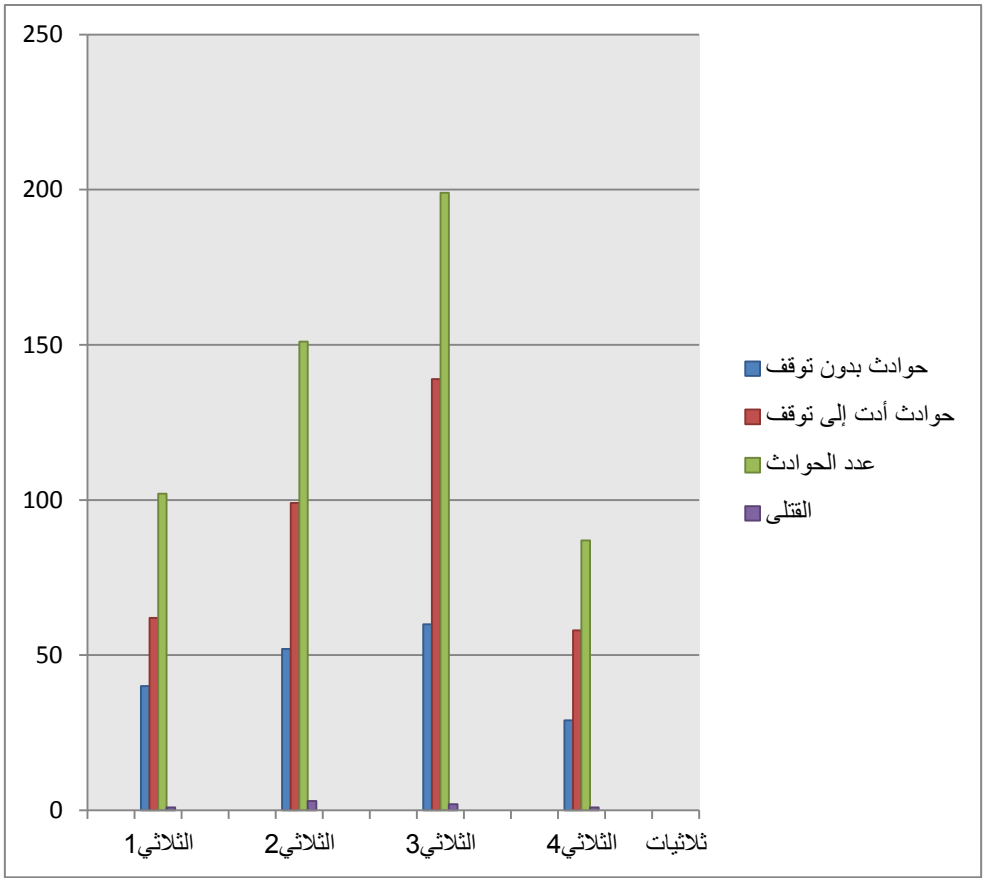

المصدر:من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول رقم(8) والشكل رقم(1)أن:

الثلاثي الثالث يسجل أكبر نسبة للحوادث بنسبة36.92% أي 199 حادث عمل، ثم يليه الثلاثي الثاني بنسبة 28.01% أي بما يعادل 151 حادث عمل ،وبعدها يأتي الثلاثي الأول بنسبة 18.92% ما يعادل 102 حادث، وفي الأخير يأتي الثلاثي الرابع بنسبة 16.14% أي 87 حادث .[1]

أكبر عدد من القتلى متواجد في الثلاثي الثاني بنسبة 42.85% ما يعادل 3 قتلى ويليه الثلاثي الثالث بتسجيله نسبة 28.57% أي قتيلين ، ثم الثلاثي الأول و الرابع بنفس النسبة وهي 14.28% أي ما يعادل قتيل.

[1]تلخيص الباحث استنادا لتقرير السنوي سوناطراك2010

كما نلاحظ أن الثلاثي الثالث يسجل أيضا أكبر نسبة في الحوادث التي أدت إلى توقف و الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل بنسبة 38.82% و33.14 % على التوالي، وبعدها يليه الثلاثي الثاني بتسجيله لنسبة 27.65% من الحوادث التي أدت إلى توقف عن العمل و بـ 28.75% من الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل ،وجاء الثلاثي الأول في المرتبة الثالثة بتسجيله نسبة 17.31% في الحوادث التي أدت إلى توقف عن العمل وبـ22.09% من الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل ، وفي الأخير أتى الثلاثي الرابع بتسجيل نسبة قدرها 16.20% في الحوادث التي أدت إلى توقف عن العمل و16.02% من الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل.

ومن خلال هذه القيم نلاحظ أن الثلاثي الثالث أكبر الثلاثيات تسجيلا للحوادث وهذا لوقوعه في فصل الصيف ونعلم أن المؤسسة متواجدة في منطقة صحراوية مما يؤثر على العامل ويجعله عرضة للحوادث.[1]

الجدول رقم(9):توزيع الحوادث حسب السنوات(2002-2011):[2]

السنوات	عدد الحوادث	حوادث أدت إلى توقف	حوادث بدون توقف	القتلى
2002	91	26	65	2
2003	80	34	46	0
2004	52	19	33	1
2005	35	15	20	0
2006	41	13	28	0
2007	46	16	30	2
2008	58	11	47	1
2009	62	23	39	0
2010	44	13	31	1
2011	30	11	19	0

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لسوناطراك الخاص بالبيئية والامن و الصحة لسنة 2010

[1] تلخيص الباحث

[2] التقرير السنوي لسونا طراك 2011

الشكل رقم(2):منحنى بياني يوضح تطور حوادث العمل والضحايا خلال الفترة مابين2002-2011

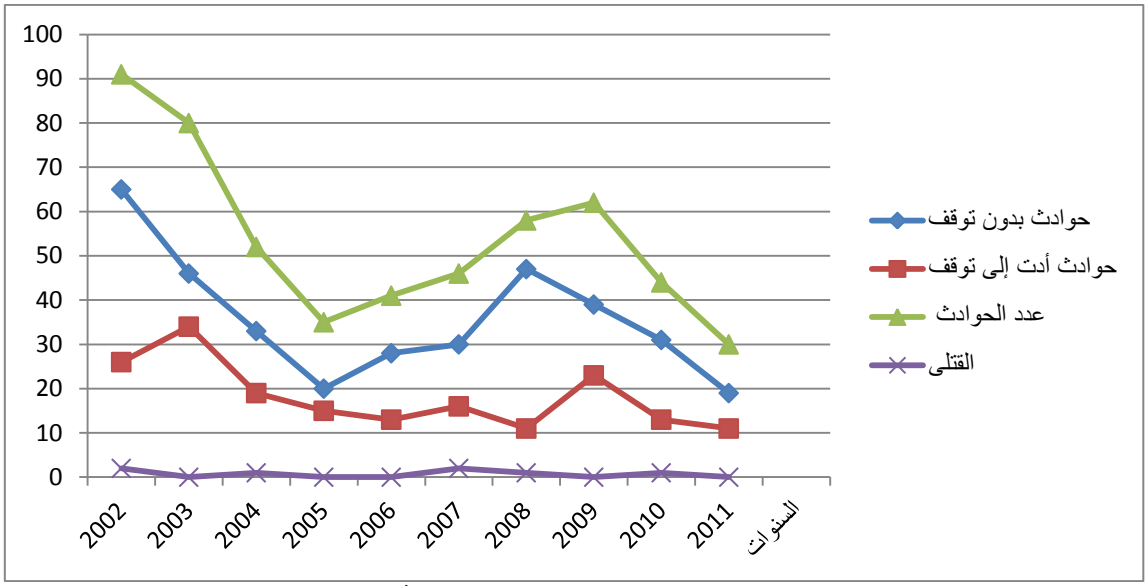

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لسوناطراك1010.1011

نلاحظ من الجدول (9) والشكل رقم(2)ما يلي:

2002-2003: عدد الحوادث قد انخفض من سنة 2002إلى سنة2003 بنسبة 10.98% أي ما يعادل 11 حادث عمل ،أما عدد القتلى فقد انخفض بنسبة 100%ما يعادل قتيلين ، وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد ارتفع بنسبة 30.76% ما يعادل 8 حوادث ،أما عدد الحوادث بدون توقف فأنخفض هو الآخر بنسبة29.23% أي مايعادل19حادث.

2003-2004: عدد الحوادث قد انخفض من سنة 2003 إلى سنة2004 بنسبة 35%أي ما يعادل 28 حادث عمل ،أما عدد القتلى فقد ارتفع بنسبة 100% ما يعادل قتيل ، وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد انخفض بنسبة 44.11%ما يعادل 15 حادث،أما عدد الحوادث بدون توقف فأنخفض هو الآخر بنسبة28.26% أي مايعادل13 حادث.[1]

[1] تلخيص الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لسونا طراك 2010.2011

2004-2005: عدد الحوادث قد انخفض من سنة 2004 إلى سنة2005 بنسبة 32.69 % أي مايعادل17 حادث عمل ،أما عدد القتلى فقد انخفض بنسبة100% ما يعادل قتيل ،

وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد انخفض بنسبة 21.05% ما يعادل 4 حوادث،أما عدد الحوادث بدون توقف فأنخفض هو الآخر بنسبة39.39% أي مايعادل13 حادث.

2005-2006: عدد الحوادث قد ارتفع من سنة 2005 إلى سنة2006 بنسبة 17.14% أي ما يعادل 6 حوادث عمل ،أما عدد القتلى فقد حافظ على نفس النسبة السابقة من دون قتلى ، وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد انخفض بنسبة 13.33% ما يعادل حادثين، أما عدد الحوادث بدون توقف فأرتفع بنسبة40% أي ما يعادل 8 حادث.

2006-2007: عدد الحوادث قد ارتفع من سنة 2006 إلى سنة2007 بنسبة 12.19% أي ما يعادل 5 حوادث عمل ،أما عدد القتلى فقد ارتفع بنسبة 100% ما يعادل قتيلين ، وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد ارتفع بنسبة 23.07% ما يعادل 3 حوادث، أما عدد الحوادث بدون توقف فإرتفع بنسبة7.14% أي ما يعادل حادثين.

2007-2008: عدد الحوادث قد ارتفع من سنة 2007 إلى سنة2008 بنسبة 26.08% أي ما يعادل 12 حادث عمل،أما عدد القتلى فقد انخفض بنسبة 50% ما يعادل قتيل ، وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد انخفض بنسبة 31.25% ما يعادل 5 حوادث، أما عدد الحوادث بدون توقف فارتفع بنسبة56.66% أي ما يعادل17 حادث.

2008-2009 : عدد الحوادث قد ارتفع من سنة 2008 إلى سنة2009 بنسبة6.89% أي ما يعادل 4 حادث عمل ،أما عدد القتلى فقد انخفض بنسبة 100% ما يعادل قتيل ، وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد ارتفع بنسبة 109.09% ما يعادل 12 حادث، أما عدد الحوادث بدون توقف انخفض بنسبة17.02% أي ما يعادل8 حوادث.

2009-2010: عدد الحوادث قد انخفض من سنة 2009 إلى سنة2010 بنسبة 29.03% أي ما يعادل 18 حادث عمل ،أما عدد القتلى فقد ارتفع بنسبة 100% ما يعادل قتيل ، وعدد الحوادث التي

أدت إلى توقف فقد انخفض بنسبة 43.47% ما يعادل 10حوادث، أما عدد الحوادث بدون توقف انخفض هو الآخر بنسبة20.51% أي ما يعادل8 حوادث. [1]

2010-2011:عدد الحوادث قد انخفض من سنة 2010 إلى سنة2011 بنسبة 31.81% أي ما يعادل 14 حادث عمل ،أما عدد القتلى فقد انخفض بنسبة 100% ما يعادل قتيل ،

وعدد الحوادث التي أدت إلى توقف فقد انخفض بنسبة 15.38% ما يعادل حادثين، أما عدد الحوادث بدون توقف انخفض هو الآخر بنسبة38.70% أي ما يعادل12حادث.

5-مؤسسة سوناطراك طاسيلي: إن مؤسسة سوناطراك طاسيلي هي التقاء لشركة بترولية كبرى بقيم إنسانية و بيئية و الطاسلي مصنف ارث عالمي ، حيث تسير المؤسسة عن طريق قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

أوكلت إلى سوناطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعة من أجل الإبقاء عليها و مكافحة التلوث بجميع أشكاله و المحافظة على الحيوانات و النباتات و المحافظة على الموروث الثقافي المادي و غير المادي و المساعدة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان المعزولين و /أو المحرومين.

تتدخل مؤسسة سوناطراك طاسيلي في كامل التراب الوطني، في المناطق الصحراوية الواسعة و بصفة خاصة في مناطق أقصى الجنوب و بالتحديد في مناطق الطاسيلي.

تتشرف سوناطراك بربط اسمها عبر مؤسستها بالطاسيلي الذي يتوفر على موروث ثقافي عن طريق نقوشه و رسوماته الصخرية و الطبيعية، و ثرواته الحيوانية و النباتية. و يمثل الطاسيلي محور الجهد الرئيسي لمؤسسة سوناطراك طاسيلي.[2]

6-مساهمة فروع مؤسسة سوناطراك في حماية البيئة

تسعى المؤسسة الوطنية سوناطراك بواسطة فروعها للمحافظة على البيئة وهذا بإتباع المراسيم و الوانين الدولية في مجال حماية البيئة وإتباع المعايير الدولية لتسيير الجودة و البيئة و يكون الغرض من هذا تحقيق أهدافها الذاتية و الوصول إلى أهداف التنمية باعتبار البيئة من مبادئ التنمية المستدامة،

[1] تلخيص الباحث

[2] www.sonatrach .dz (2013-04-20)

فالأهداف الذاتية متمثلة في الحصول على شاهدات المطابقة لتسيير الجودة و البيئة ، أما الأهداف التنموية يتعلق الأمر بأهم بعد من أبعاد التنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية.
وفيما يلي جدول يوضح أهم فروع المؤسسة الوطنية سوناطراك الحائزة على شهادة في مجال البيئة

جدول رقم(10)يوضح أهم فروع المؤسسة سوناطراك الحائزة على شهادات في مجال البيئة

الفرع أو المؤسسة	الشهادة المتحصل عليها
نفطال فرع الأنشطة التجارية	ISO9001
المؤسسة الوطنية لأشغال الآبارENTP	ISO14000
المؤسسة الوطنية لتنقيب	ISO14000.ISO9001

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك 2008

المطلب الثالث: تنمية الموارد البشرية في مؤسسة سوناطراك

تعتبر شركة سوناطراك من أكثر الشركات الجزائرية التي تهتم بالمورد البشري و بتحسين كفاءته حيث شرعت مؤخرا في تحديث سياستها للموارد البشرية، و هي تتمحور حول وضع أهداف و مؤشرات أداء مناسبة، و القيام بمشاريع تنموية من أجل ضمان أقصى تخصص في الكفاءات.

تمنح هذه السياسة عبر نظامها الجديد مكافئة لمساهمات مستخدميها في تطويرها بضمان أجر عادل يعكس الاعتراف بالأداء الفردي و الجماعي، كما تشجع هذه السياسة الجديدة على اتخاذ المبادرة و تنشيط الممارسات المهنية وربط نظام تسيير الأداء ربطا مباشرا مع نظام التعويضات

1-سياسة المؤسسة في تنمية الموارد البشرية و تحقيق التنمية المستدامة

بفضل الموقع الذي تحتله مؤسسة سوناطراك كمؤسسة بترولية وغازية كبرى ذات شهرة أكيدة تسعى أن تكون أيضا مؤسسة مواطنة، فلقد عمدت المؤسسة منذ مدة طويلة إلى الاهتمام بالمحافظة على صحة العاملين لديها وعلى سلامة المنشآت وعلى حماية البيئة.

لقد تم بالتالي اعتماد عدة تدابير في هذا الاتجاه فيما يتعلق بالسلامة، وبشكل خاص، إعداد مراكز إدارة الطوارئ والأزمات وللكشف على منشآت المؤسسة، اعتماد مشروع القوانين العامة المتعلقة بسلامة
الطرقات لدى المؤسسة بالإضافة إلى إعداد قاعدة بيانات حول تحديد موقع منشآت مؤسسة سوناطراك

بالنسبة للتراث الوطني والثقافي للجزائر كأداة مساعدة على اتخاذ القرار، كما يبرز أيضًا جانب آخر من الجهود المبذولة في إدارة البيئة، على هذا الصعيد وضمن إطار جهود التحسين المستمر، تهدف أعمال مؤسسة سوناطراك في مرحلة أولى إلى إنشاء سجل للمواقع والأراضي الملوثة عبر إطلاق عملية إحصاء لمصادر التلوث الممكنة فوق الأرض وتحت الأرض وإزالة بقايا متعددات.

و في إطار إستراتيجية المؤسسة في تنمية مواردها البشرية؛ حيث يتعلق هذا البرنامج بما يلي:
– حسين الكفاءات وتقييم احتياجات التكوين في حقل الصحة والسلامة والبيئة حسب موقع العمل.
– إطلاق برنامج التصرف السليم من أجل تحسين التصرفات البشرية[1].
–التكوين على الاعتماد المنهجي للتحري عن الحوادث والحالات الطارئة.
–التكوين على نظام الإبلاغ عن الحالات القريبة من الحوادث.
ونظرا لوجود بيئة اقتصادية تنافسية، أجرت سوناطراك تعديلا لسياستها للموارد البشرية. ترتكز حول تنفيذ الأهداف و مؤشرات الأداء المكيّفة، و العمل على تشغيل مشاريع التنمية، و ذلك لضمان توزيع أمثل للمهارات. هذه السياسة تكافئ من خلال نضامها الجديد للأجور إسهامات موظفيها لتنمية المؤسسة، و ذلك بضمان أجر عادل يكرس الاعتراف بالأداء الفردي و الجماعي .و أخيرا، فإنّ السياسة العامة للموارد

[1] موقع جزايرس، سوناطراك ، 12-05-2013)
، http://www.djazairess.com/annasr/7948

البشرية تشجع اتخاذ المبادرة و تنشيط الممارسة المهنية، و تربط بشكل وثيق نظام إدارة الأعمال بنظام الأجور.[1]

لقد حددت مؤسسة سوناطراك منهجيتها وإستراتيجيتها في مجال تنمية الموارد البشرية، من خلال وضع مجموعة من المناهج بغية تحقيق أهداف تنمية الموارد البشرية و ضمان التكوين و التطوير، وتم تلخيص هذه المناهج و الخطط فيما يلي

-التحضير بواسطة التكوين والتدريب، الإطارات ذات الكفاءة العالية، القادرة على ضمان مواصلة

المسيرة ومواجهة التحديات وتحمل المسؤولية في المناصب الاستراتيجية في التسيير.

-مواصلة جهود التكوين في التسيير للإطارات المعينة في مناصب المسؤولية من خلال بورصة الشغل.

-تقوية وتطوير مهارات المسيرين في المستوى التشغيلي والموظفين الجدد.

-تابعة الدورات التكوينية المتخصصة التقنية المخصصة للمهندسين في اللات المستهدفة حسب

الأنشطة.

-تطوير الخبرة في اللات المرتبطة بالمهن القاعدية.

-ضمان التكوين في اللات الحديثة، آخذين في الاعتبار أهداف تحسين أداء المؤسسة و المنافسة

-تطوير مجال الأعمال

-تطوير الأنشطة ذات البعد الدولي.

-الاتصال الداخلي والخارجي.

-التركيب، التمويل وتسيير المشاريع.

-تسيير الجودة.

-أنظمة المعلومات.

-التسويق.

-أسواق الطاقة والمال[2].

[1] www.sonatrach.dz (2013-05-25)

[2] مديرية الموارد البشرية بمؤسسة سوناطراك

-الجباية.

-المناقصات.

-المفاوضات التجارية.

-البعد القانوني المرتبط بالعقود، العلاقات الدولية والمنازعات .

جدول رقم (11):تطور عدد الموظفين في سوناطراك

السنة	الموظفين
2003	48 929
2004	49602
2005	49896
2006	40252
2007	41886
2008	42702
2009	47566
2010	47963
2011	51521

المصدر: التقارير السنوية لسونا طراك(2003-2011)

تسعى المؤسسة الوطنية سوناطراك للاستعانة باليد العاملة الجزائرية وهو ما تحقق سنة 2006التي أصبح فيها كل

العاملين جزائريين، فمن سنة لأخرى ومؤسسة سوناطراك تعتمد على الكفاءات الوطنية، وتعمل المؤسسة على إحداث توازن وتكامل بين إستراتيجية الموارد البشرية والإستراتيجية المالية و الإستراتيجية التسويقية وباقي الإستراتيجيات الوظيفية الأخرى باعتبارها من مشتقات الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة وتندرج في إطار سياقها العام.[1]

[1] سوناطراك المجلة رقم 12-1999

يهتم تسيير الموارد البشرية بالمؤسسة عموما في معرفة الموظفين ومؤهلاتهم وقيمتهم العلمية والعملية، وتطوير قدراتهم وإمكانياتهم مع تسيير مسارهم المهني، و العمل على تحفيزهم لضمان أداء متميز للمؤسسة.

ويمكن تحديد أهم مجالات نشاط مديرية الموارد البشرية بمؤسسة سوناطراك فيما يلي:

-التعريف بسياسة التسيير، ونظام العمل داخل المؤسسة.

-دراسة شروط العمل الحسنة.

-مخطط التوظيف والتدريب والتطوير والتنمية، وتقييم احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية وتقييم الانجازات

-أنظمة الأجور والمكافآت ضمن القانون الداخلي للمؤسسة وفي إطار القانون العام للعمال الجزائريين.

-تطوير وتنمية الموارد البشرية واستغلال الإمكانيات البشرية.

جدول رقم (12) تطور الموظفين حسب المستوى و الوظيفة

	2004	2005	2006	2007	2008	الفرق
***الاطارات**	**12 533**	**13 359**	**14 216**	**15 670**	**16 064**	**28%**
المهندسين	4 954	5 451	5 705	6 431	7 420	50%
إطـــــارات جامعية	2 480	2 711	3 085	3 718	3 738	51%
التقنيين	**16 383**	**16 792**	**17 570**	**18 053**	**18 806**	**15%**
تقني سامي	4 461	4 686	4 788	5 451	6 740	-18%
عمال	7 710	7 054	6 226	6 010	6 334	
المجموع		37205	38012	39077	41042	12.5

المصدر: التقرير السنوي لسوناطراك 2009

فيما يخص سنة 2010 فقد تميز رصيد الموارد البشرية بإنجاز نشاطات متعلقة بالتوظيف و التكوين و لاسيما في الوظائف الأساسية،حيث ارتفع عمال سوناطراك الدائمون في شتى

التخصصات سنة 2009الى47566 وفي سنة 2010 وصل عدد العمال 47963 عامل حيث ثم تقسيمهم على النحو التالي 50% في الوظائف الأساسية ، و23% في الوظائف المساندة و 22% في وظائف الدعم.[1]

فبما يخص الأجور فقد عرف زيادة بنسبة11.7%، حيث وصل سنة 2009 إلى 80.5 مليار دينار جزائري، وارتفع في سنة2010 ليصل الى 89.9مليار دينار جزائري .

2- سياسة تكوين الموارد البشرية في المؤسسة:

تولي سوناطراك أولوية كبرى لتنمية و تكوين و تطوير الموارد البشرية،حيث أن حوالي 55% منهم معنيون بالتكوين سنة 2009، أي بزيادة تفوق 07% مقارنة بسنة 2008، فقد ارتفعت الميزانية المخصصة للتكوين التي تقارب 10 ملايين دولار بنسبة 20% مقارنة بالسنة الماضية.

و تتم وظيفة رفع المستوى و التخصص للمستخدمين عن طريق الثلاث وسائل للتكوين بسوناطراك: المعهد الجزائري للبترول (IAP)، مركز تطوير المؤسسة (CPE) ، و نفطوغاز.

-مركز تطوير المؤسسة (CPE) :يتركز دور هذا المركز على التدريب على التكنولوجيات و تقنيات التسيير، إدارة الأعمال، اللغات، تكوين المكونين، المالية و الشؤون القانونية، الإعلام الآلي و أنظمة الإعلام و الصحة و السلامة و البيئة.

-المعهد الجزائري للبترول (IAP) :يقع المعهد الجزائري للبترول (IAP) ببومرداس، و هو يوفر تكوينات عملية ذات مستوى دولي في مجالات الطاقة و المناجم تتعلق بنشاطات المنبع للمحروقات، نقل المحروقات، نشاطات المصب للمحروقات، الاقتصاد البترولي، إدارة الأعمال، الصحة و السلامة و البيئة، هندسة البيئة، المالية، الموارد البشرية، الاتصال في الشركة.

-معهد التكوين نفطوغاز (NAFTOGAZ) :يقع مركز التطوير و تطبيق التقنيات البترولية و الغازية (نفطوغاز) بحاسي مسعود، و تتمثل مهامه فيما يلي:

- تكوين التقنيين السامين و أعوان التحكم العملياتي.
- إعادة تأهيل و تحسين أداء إطارات الشركة.[2]

[1] التقرير السنوي سوناطراك 2010
[2] المديرية العامة سوناطراك

3-تطور عملية التكوين في المؤسسة:

ومن اجل هذا و ضعت المؤسسة برنامجا طموحا لتنمية هدا المورد و خصصت ميزانية لهدا الغرض، لان اعتبار العنصر البشري موردا و يعتبر أصل من أصول المؤسسة هدا ما يفرض على المؤسسة الاستثمار في هدا المورد الهام و ذالك عن طريق توسيع نطاق التكوين و التدريب داخل المؤسسة، لتحقيق النتائج المتوخاة، أجريت فعاليات التكوين عموما على مستوى معاهد المؤسسة و المنظمات الوطنية. كذلك، أجريت 2053 حصة تكوين خلال 2010، خصّت 17445موظف أي 78 %من توقعات سنة 2010، ما يعادل 511355 رجل/أيام.

و قد بلغت تكلفة التكوين لعام 2010، 6.26 مليار دينار، بزيادة 3 %مقارنة مع عام 2009. تمثل تكلفة التكوين 8.2 %من الأجر الإجمالي لعام 2010[1] .

-اهداف التكوين:

1. تطوير مهارات إدارة الأعمال
2. تحضير الخلف للوظائف الرئيسية
3. تكوين متخصصين في الوظائف الأساسية (التنقيب، خزان الهندسة)
4. تعزيز ثقافة الأمن، الصحة و البيئة و تطوير المهارات في الأمن الصناعي .
5. جعل الموظفين أكثر مهنية في مجال الموارد البشرية، المالية، الشؤون القانونية، التدقيق...
6. تطوير التخصص و المعانية في مجال المالية، الاقتصاد البترولي، الضريبة البترولية و إدارة أعمال المشاريع .
7. تعميم إجراء الإدماج للإطارات الموظفة حديثا[2] .

التقرير السنوي سوناطراك 2007،2008

[1] التقرير السنوي سوناطراك 2010

[2] www.sonatrach.dz (2013-05-20)

جدول رقم (13):تطور عملية التكوين من 2003 الى 2011 في المؤسسة سوناطراك

السنة	المتكونين
2003	20524
2004	27933
2005	25830
2006	26077
2007	33409
2008	22458

المصدر: التقرير السنوي سوناطراك 2008

يمثل التكوين إستراتيجية المؤسسة الوطنية سوناطراك حيث تعتمد عليه في تنمية قدرات و مواهب موردها[1] الهام المتمثل في المورد البشري ، حيث تعتمد المؤسسة على سياسة التكوين لآجل تطوير قدرات المورد البشري لتحسين العطاء و ما يعود عليه من تحسين الإنتاجية،

يعتبر التكوين و تنمية قدرات الموظفين عنصر هام و أساسي في إستراتجية المؤسسة في هذا الصدد، يتم العمل على ترقية مستوى و تخصص الموظفين بواسطة وسائل التدريب في سوناطراك: المعهد الجزائري للبترول، مركز الإتقان المؤسسة و يتم حاليا تعزيز إمكانيات الجامعة (م ج ب) و المعهدين لتمكينهم من الارتقاء إلى المعايير الدولية.

***مركز إتقان المؤسسة (م إ م):**

يتدخل مركز الإتقان في المجالات التالية: تكنولوجيات و تقنيات التسيير، إدارة الأعمال، اللغات، تكوين المكونين، المالية و الشؤون القانونية، الإعلام الآلي و نظام الإعلام و كذلك الأمن، الصحة و البيئة.

[1] التقرير السنوي لسونا طراك 2008

***المعهد الجزائري للبترول (م ج م)**

يقع المعهد ببومرداس، يضمن تكوينا عمليا ذو مستوى عالمي في مجال الطاقة و المناجم، و بشكل خاص: منبع المحروقات، نقل المحروقات، مصب المحروقات، الاقتصاد البترولي، إدارة الأعمال،

الصحة الأمن و البيئة، المالية، الموارد البشرية، الاتصال المؤسساتي. [1]

يتكون المعهد الجزائري للبترول من ثلاث منشآت تقع في:

- **سكيكدة** : و وهران، للتكوينات الموجهة للتقنيين السامين المتخصصين و لمهندسي التطبيق في التقنيات البترولية .
- **بومرداس:** للتكوينات الموجهة للمهندسين المتخصصين و ماجستير العلوم في الميادين العلمية و التقنية للبترول و الغاز، الكهرباء و المناجم.

جدول رقم (14) تطوير عملية التكوين حسب النشاط و تصنيف العمال

	الإطارات	التقنيين	عمال
المنبع	**3405**	**2794**	**532**
المصب	**1560**	**972**	**62**
النقل	**1407**	**1235**	**294**
التسويق	**193**	**21**	**3**
المجموع	**6565**	**5022**	**891**

المصدر: التقرير السنوي لسوناطراك2008

زاد الاهتمام بالتكوين و ترقية مواهبها من سنة إلى أخرى في شتى المجالات و التخصصات كما هو موضح في الجدول رقم () نلاح ضان عملية التكوين شملت عدة تخصصات و عدة أنشطة منها المنبع، المصب، النقل و التسويق و في مختلف تصنيفات العمال من إطارات، تقنيين و عمال،هدا ما نلاحظه من الجدول رقم () إن عملية التطوير والتنمية البشرية في تزايد مستمر حسب التقرير السنوي للمؤسسة (2008).وهدا ما يؤكد إستراتجية المؤسسة في الوصول إلى أهدافها التنمية خاصة عل مستوى التنمية المستدامة ، لان التنمية المستدامة مرتبطة بالدرجة الأولى بالاهتمام بالمورد البشري و المحافظة عل

[1] مجلة سوناطراك العدد2-1999

سلامته بالإضافة إلى المعايير الأخرى البيئة و المجتمع، و تدخل أيضا ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الوطنية سوناطراك.[1]

[1] تلخيص الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي للمؤسسة التقرير السنوي لسوناطراك2008

خلاصة الفصل

نستنتج من الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية سوناطراك أن هته الأخيرة تتبنى المسؤولية اتجاه كل من المجتمع و البيئة من خلال المحافظة على سلامة الإفراد و المحيط و حفظ حقوق الأجيال القادمة من الثروة الباطنية مع تلبية حاجات الحالية للأفراد،هدا من خلال محاولة تطبيق أبعاد و أهداف التنمية المستدامة منها الأهداف الاقتصادية و دالك بتمويل المشاريع التنموية الوطنية بفضل عوائد المختلفة للبترول من الجباية و قيمة الصادرات، كما تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية و أبعاد بيئية متمثلة في المحافظة على صحة و سلامة الفرد و نظافة المحيط ،هدا من خلال تطبيق مبادئ معايير و مقاييس الدولية للبيئة و المسؤولية الاجتماعية ،كما كان اهتمام المؤسسة بالمورد البشري وهدا بتنمية قدرات بوضع إستراتيجية على المدى البعيد و القريب متمثلة في إستراتيجية التكوين و التدريب ،كا ما سبق ذكره يبق غير كافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث لازال أمام المؤسسة مسؤولية أثقل متمثلة في ظمآن حقوق الأجيال القادمة في ظل الاستنزاف المفرط للثروة الباطنية.

و عليه يجب على المؤسسة و المسئولين فيها التقيد أكثر بمبادئ التنمية المستدامة خاصة في مجال البيئة لان كل ما ذكر يبق مجرد حديث صحف و تقارير لكن التطبيق على مستوى الميدان يبق شبه معدوم ،خاصة في مجال التشغيل الذي يبق غامض و هناك عدم المساواة في الشغل وهدا ما يعيق تطبيق أهداف التنمية المستدامة ،خاصة أن المؤسسة تعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لهدا الموضوع نوعا من المسؤولية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية اتجاه المجتمع و البيئة و بالتالي محاولة إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها و أهدافها المستقبلية.

يمكن للمؤسسة أن تسعى لتحقيق أهدافها و التوسع في السوق وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكن هدا ليس بالشيء الهين و إنما يتطلب وقت أطول .

تدمج المؤسسة ضمن أهدافها أبعاد التنمية المستدامة م خلال سياسة المؤسسة اتجاه الموارد البشرية من خلال توظيفهم و تكوينهم هدا من جانب المجتمع و من جانب البيئية فإنها تدمج الأبعاد البيئية من خلال الاهتمام بالبيئية و محاولة التقليل من الملوثات و العمل بالمقاييس الدولية والمعايير المتعلقة بحماية البيئية .

تكون المؤسسة مسئولة بيئيا و اجتماعيا من خلال تحولها إلى مؤسسة مواطنة مهتكة بالبيئية و المجتمع.

تحاول المؤسسة التي هي بصدد دراستها تلبية حاجات الأفراد من المتطلبات في مجال المحروقات، وكدا تحقيق التنمية الوطنية من خلال العائد على الاستثمار في هدا المجال.

ومن خلال دراستنا لهدا الموضوع توصلنا إلى نتائج الدراسة على النحو التالي:

*تنتهج المؤسسة إستراتيجية مهتمة أكثر بتحقيق الأهداف الخاصة دون التعمق بالأهداف ذات المصلحة العامة إلا في حالة إن كان احد الأبعاد الاجتماعية أو البيئية أو البشرية يعود على المؤسسة بالأرباح أم غير ذالك فإننا نجد الاهتمام المؤسسة بأبعاد التنمية المستدامة ضعيف نسبيا،و عليه فإن المؤسسة تتبع نمط دو استدامة ضعيفة خاصة من جانب النمو الاقتصادي للبلاد و هناك أدلة كثيرة شاهدة على ذالك وما تعيشه جل ولايات الجمهورية من تهميش و نقص أو انعدام التنمية في البعض منها خير دليل على ذالك.

*جلٌ المؤسسات الاقتصادية و بما فيها مؤسسة محل الدراسة تدُمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها و أهدافها عن طريق الضغط لقوانين المنظمات الدولية و بغية الوصول لأغراض أهداف ذات المصلحة الخاصة.

بالنسبة للفرضية الثالثة هناك نوع من التطابق حيث تسعى المؤسسة في تلبية الحاجات المحلية من المتطلبات مشتقات البترول لكن يبقى الاهتمام الأكبر بجلب العملة الصعبة أي التصدير.

*فيما يخص الفرضية الرابعة و محاولة المؤسسة الحفاظ على الثرة التي تمثل حق الأجيال القادمة من خلال سياسة الحفاظ على الاحتياطي المؤكد هذا من جانب و من جانب أخر حتى تضمن حياة أفضل للأجيال القادمة و المساهمة في المشاريع و الانجازات التنموية المستقبلية، و هدا لاعتبار أن مادة البترول مادة ناضبة وغير مضمون للأجيال القادمة.

ومن خلال ما سبق ذكره نشير إلى بعض التوصيات و الاقتراحات التالية:

1-يجب على المؤسسات الاقتصادية و خاصة المؤسسة الوطنية سوناطراك الالتحاق بالركب و مواكبة التطورات في مجال المسؤولية الاجتماعية و أن لا يكون إدماج أبعاد التنمية المستدامة مجرد حبر على ورق غير مطبقة على أمر الواقع خاصة في مجال التشغيل و تنمية الموارد البشرية الذي يمثل أهم مواضيع النقاش و التي يغيب فيها عامل المساواة بين المجتمعات.

2-يجب الاهتمام الجدي بدراسة موضوع التنمية المستدامة و التشديد على ضرورة تبنيها خاصة من قبل الشركة الأم سوناطراك

3-ضرورة مساهمة التشريعات في دعم التنمية المستدامة

4-تقديم التحفيز المادي مقابل العمل الهادف لخدمة البيئة و المجتمع و تحقيق التنمية

5-المحاسبة الحقيقة للمؤسسات سواء وطنية او أجنبية على مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة

6-على المسئولين داخل المؤسسة الوطنية سوناطراك أن يكونوا أكثر مسؤولية وأن ينتشر الوعي داخل العمال و الإطارات في المؤسسة فيما يخص التنمية المستدامة

لان نمو اقتصاد الوطني مرتبط بنجاح هده المؤسسة ،ولا يكون الاهتمام منصب على العوائد وفقط على الأقل على المدى القصير و المتوسط حتى إيجاد حلول للنهوض بالاقتصاد الوطني كالاتجاه نحو الطاقات المتجددة و التحول إلى قطاعات أخرى.

أفاق الدراسة:

لقد أبرزنا في موضوعنا حتمية التوازن بين أهداف المؤسسة الاقتصادية و أبعاد التنمية المستدامة كشرط للنمو المستدام على مستوى المؤسسة و على المستوى الوطني، وتبقى الدراسة مفتوحة للتطرق لجوانب عديدة خاصة بالتنمية المستدامة على المستوى المؤسساتي و على المستوى الوطني لضمان استدامة حقيقية ، ومن الجوانب التي بالإمكان دراستها في المستقبل:

*التوافق بين تعريف التنمية المستدامة و التطبيق

*الهدف المستدام للمؤسسة الاقتصادية

*ضرورة وضع لتشريعات رسمية وطنية هادفة لاستدامة قوية

قائمة المراجع

الكتب

خبابه عبد الله ،التنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، **دار الجامعة الجديدة ،2011، ص116**

الحسن عبد الموجود ابراهيم، التنمية و حقوق الإنسان،الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006، ص221

مجلات

الموسوعة الجغرافية/المجلة الجغرافية .. نافذة الجغرافيين العرب – من قسم :التنمية البشرية و الاقتصادية

زرمان كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر .أبحاث اقتصادية و إدارية مجلة بجامعة محمد خضير بسكرة **. العدد السابع جوان 2010ص 195**

مجلات الخاصة بالمؤسسة الوطنية سوناطراك 1999-2000-2010

مداخلات

محمد بوديسة مداخلة نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ملتقى بجامعة المسيلة

العايب عبد الرحمان ،وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية

منصف شرفي, دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال :دراسة حالة سونا طراك

ساسي سفيان منية غريب، المؤسسة الجزائرية و المسؤولية البيئية بين التشريع و التطبيق، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي بجامعة ورقلة يوم 28 نوفمبر 1012

كنيدة زوليخة، خالدي فراح.التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، ملتقى وطني حول **أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية**.جامعة 08 ماي 1945 قالمة ص4،ص5،ص6

مذكرات ماجستير

أحمد زايد مسعود ، خرشوشي سعيد "مذكرة الفوترة و تسيير العقود" دورة 1998 .

ضيافي نوال، السؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية مذكرة ماجستير

مواقع إلكترونية

www.sonatrach.dz2013-04-25 يوم

موقع جزايرس، مجمع سوناطراك ، (2013/04/20

http://www.djazairess.com/aps/95987

www.iso.orgالمشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية

تقارير

التقارير السنوية للمؤسسة الوطنية سوناطراك من سنة 2003الى غاية سنة 2011

التقارير المالية للمؤسسة الوطنية سوناطراك من سنة 2008 إلى غاية سنة 2011

تقري مديرية البيئة بالمؤسسة الوطنية سوناطراك